التطور التشريعي والتنظيمي للقوانين في المملكة العربية السعودية
"في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٣"

الدكتور
عبدالله مشخص المطيري
قسم القانون- جامعة الحدود الشمالية
المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

في هذا البحث سوف نتناول بعض التشريعات والقوانين التي صدرت في المملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ومقارنتها بمثيلتها في بعض الدول العربية الأخرى وأيضًا مدى تأثير تطبيق هذه القوانين على المجتمع السعودي، كذلك الأمر بالنسبة لتنظيم الاستثمار الجديد ودوره في زيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة في ظل قيادة المملكة العربية السعودية. وقد خلصت الدراسة إلى أن القوانين والتشريعات التي صدرت في عهد الملك سلمان ساعدت على تنوع الموارد الاقتصادية للمملكة وإفساح المجال أمام الكوادر السعودية من الرجال والنساء.

كما أنها مكنت للمستثمر السعودي والأجنبي أن يستثمر أمواله في المملكة بشكل سلس وغير معقد وفي بيئة أمنة تمامًا وجاذبة للاستثمار. إضافة إلى أن حجم التعديلات التي تمت في تنظيم الاستثمار بالمملكة اسهمت بشكل كبير في ارتفاع نسبة الناتج الإجمالي غير النفطي وفقا للإحصائيات والدلائل التي تطرق لها هذا البحث.

الكلمات المفتاحية:

التشريعات والقوانين – الاستثمار الأجنبي – الاستثمار المحلي.

Abstract:

Laws and legislation are among the most prominent manifestations of the progress and prosperity of countries, their preparation and keeping pace with the requirements of the times. This research, will address some of the legislation and laws issued in the Kingdom of Saudi Arabia during the period of 2015-2023 and compare them with their counterparts in some other Arab countries, as well as their compatibility with international charters and laws. It also clarified the extent of the impact of the application of these laws on Saudi society, as well as the matter for the regulation of new investment and its role in increasing the volume of domestic and foreign investment in the Kingdom. The study concluded that the laws and legislation issued during the reign of King Salman helped diversify the Kingdom's economic resources and pave the way for Saudi citizens, men and women.

It also enabled the Saudi and foreign investor to invest their money in an attractive investment environment. The size of the amendments made in the investment organization in the Kingdom contributed significantly to the increase in the percentage of non-oil gross product, according to the statistics and evidence discussed in this research.

Keywords:

Legislations and laws - foreign investment - domestic investment.

مقدمة:

يعد التطور التنظيمي للقوانين في أي بلد من البلدان هو معيار تقدمها وتطورها بين الأمم. ومما هو ملاحظ أن الحقبة الأخيرة في المملكة العربية السعودية شهدت تطورا ملحوظا في القوانين يواكب الطموح الذي تسعى اليه الدولة في تطوير مقدراتها ومكانتها بين الدول.

إن السمة التي تميز السنوات التي ترأس فيها سلمان الخير قيادة المملكة، هي أنها كانت – ولا تزال –مفعمة بالإنجازات في كافة المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، واتصفت خطواته وسياساته إضافة إلى مواصلة الدور المحوري في مجموعة أل ٢٠، ما جعل المملكة في عهد الملك سلمان قبلة للاتصالات الدبلوماسية العربية والأجنبية[١].

ومن أبرز الخطوات التي تبناها الملك سلمان، خلال سنوات حكمه، هو إطلاق أكبر خطة تحول وطني "رؤية السعودية ٢٠٣٠ " التي تهدف إلى إحداث نوع من التحول الشامل في اتجاه تقليل اعتماد اقتصاد المملكة على النفط، وإيجاد بدائل تنموية تعتمد على المورد البشري في المقام الأول، وإطلاق مسيرة التنمية وفق رؤية وطنية شاملة، تستوعب متطلبات تنمية الوطن وتلبية احتياجات المواطن[٢].

وقد سُئل الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، خلال مقابلة تلفزيونية، عن مشروع تطوير قوانين المملكة العربية السعودية، وهو أحد الموضوعات التي اهتم بها ولي العهد منذ فترة، وكان جوابه أنَّ هذا المشروع قد اعتمد أفضل ما في التجارب الدولية، خاصة ما يتعلق بالشفافية والوضوح، ومنع العشوائية والتعارض في الأحكام القضائية، بحيث تكون هناك أحكام متشابهة عندما تكون القضايا متشابهة.

وأوضح ولي العهد، وهو قانوني ضليع، أنَّ المملكة تعتزم الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، مع عدم مخالفة صريح القرآن وصحيح السنة، وتحقيق المصلحة العامة، والمحافظة

---

[١] مركز سمت للدراسات: سلمان بن عبد العزيز: ٤ أعوام من الحزم، إصدار خاص، ص٢٨.

[٢] المرجع نفسه

على أمن المواطن ومصالحه، وتعزيز المساهمة في التنمية، وهذا المعيار الأخير مهم خاصة لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠ التي يتابعها الأمير عن كثب وأن تكون تلك القوانين متسقة مع الأعراف الدولية، وواضحة وشفافة، فإن ذلك سيسهل على المواطن والمقيم والمستثمر والسائح التعامل معها. ولنأخذ على سبيل المثال ما تستهدفه المملكة من مضاعفة الاستثمارات الأجنبية فيها خلال السنوات القائمة، فلن تستطيع إقناع المستثمر المستهدف إذا كان النظام القانوني غير متسق مع المعايير الدولية أو غامضاً بحيث لا يعرف المستثمر كيف سيتم تطبيقه. وبالمثل إذا كان هدف قطاع السياحة جذب ١٠٠ مليون سائح خلال الفترة المقبلة، فإن السائح المستهدف لن يتحمس لزيارة المملكة إذا كان غير متأكد من شفافية القوانين واتساقها مع الأعراف الدولية في فحواها وآلية تطبيقها. والأمر ذاته ينطبق على رغبة المملكة في جذب القدرات البشرية الخلاقة والمتميزة للعمل فيها[١].

وفي هذا البحث سيتم التطرق الى هذه التطورات القانونية والتي شملت أنحاء كثيرة من القوانين يهمنا منها هنا التطور التشريعي في المجال الاجتماعي، والتطور التشريعي في المجال الاقتصادي والتطور التشريعي في المجال الاستثماري والتجاري.

هذا وإن لهذا التطور انعكاسات إيجابية تبين أثرها في الاحصائيات والتقارير الواردة من المؤسسات الحكومية والهيئات الاستثمارية وهي المنهجية التي اعتمدها هذا البحث للتوصل للافتراضية التي تشير الى أن هناك علاقة وطيدة بين تطور القوانين ومراجعتها وتحديثها وبين التطور المحلي بشتى انواعه الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في اختبار الفرضية بمدى وجود التطور للبلدان والأمم بتطوير وتحديث قوانينها واثبات صحة هذه النظرية وانعكاسها. هذا وإن من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث هو عدم توافر قدر كبير من المصادر والمراجع الأولية والاعتماد على بعض المصادر الثانوية

[١] جريدة الشرق الأوسط: الأربعاء – ٨ شوال ١٤٤٢ هـ – ١٩ مايو ٢٠٢١ مـ رقم العدد [١٥٥١٣] .

والروابط الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية، وأيضًا تداخل القوانين وتفسيراتها وفق مراعاة العادات والتقاليد وثقافة المملكة العربية السعودية، ويظل السؤال الرئيسي للدراسة هو: كيف تطورت القوانين والتشريعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتواكب منظومة حقوق الإنسان الدولية المعاصرة وتنمية موارد الدولة من خلال تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتنوع مصاد الدخل للارتقاء بمستوى دخل الفرد في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله؟

تساؤلات البحث:

تطرح الدراسة سؤالين غاية في الأهمية الأول مدى مواكبة المملكة العربية السعودية لمفهوم ومتطلبات الحداثة والتطور مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمملكة من خلال التشريعات والقوانين؟

والثاني: إلى أي مدى ساهمت التشريعات والقوانين الجديدة في زيادة حجم الاستثمار في المملكة وعوائد هذا الاستثمار على الدولة والفرد؟

أهمية البحث:

تعد الدراسة مصدرًا للتعرف على مظاهر تطور التشريع وإصدار وتنفيذ القوانين في المملكة العربية السعودية في العقد الأخير وانعكاس تطبيق هذه التشريعات على المجتمع السعودي بشكل عام والمرأة السعودية بشكل خاص.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تبيان مدي توافق التشريعات والقوانين في المملكة العربية السعودية والمواثيق الدولية ومتطلبات العصر كما تستهدف الدراسة توضيح مدى تأثر المجتمع السعودي بهذه التشريعات على كافة المستويات.

الدراسات السابقة:

١- بحث بعنوان "التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار" د. حسين محمد مصلح، بدون سنة طباعة.

٢-د.أحمد رجب عبدالخالق، تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٤، ديسمبر ٢٠٢٠.

٣- بحث بعنوان "تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية" الدكتور/ عمرو محمد حامد عبد الغني، مجلة روح القوانين العدد التاسع والتسعون،٢٠٢٢.

ولقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى الأثر المتوقع على بيئة معينه وهي المملكة العربية السعودية مقابل التطور التشريعي الذي شمل هذه الجوانب وبالأخص الجانب التجاري، ومما هو معلوم ان القوانين بكافة افرعها تعيش ارتباطا وثيقا فيما بينها فهي بمثابة الجسد الواحد الذي يتأثر بعضه ببعض.

فرضيات للبحث:

تتحدد فرضيات البحث على النحو التالي:

١-للقوانين وتطورها أثر في تحسين البيئة الاجتماعية والحقوقية والاقتصادية.

٢-أثر القوانين مرتبط بتحديث التشريعات والنظر الى الحاجة الملحة في مراعاة تغير الأحوال والازمنة والاوقات.

المنهجية العلمية للبحث:

هذا وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي التأصيلي والذي يذكر المواد القانونية ويسند اليها ويناقشها ويحللها مع نظيراتها، إضافة الى شرحها وتوضيحها ومقارنتها بالقوانين الأخرى قدر الإمكان.

المبحث الأول

التطور القانوني في المجال الاجتماعي

تمهيد:

تطور التشريعات والقوانين في المملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان.

في أواخر العقد الثالث من القرن الخامس عشر الهجري وتحديدًا في تاريخ ١٤٢٨ هـ، حدث تعديل لنظام القضاء السعودي الذي يمثل إقراره نهضة قضائية شاملة تناولت مرفق القضاء السعودي ككل وذلك في محاولة لمواكبة الأنظمة القضائية المعاصرة ذات التاريخ القضائي العريق، وهذه المواكبة دون شك ليست في تبنى قواعد العدالة كقواعد موضوعية، فلا عدالة إلا بتطبيق شرع الله عز وجل، وإنما هي مواكبة في التنظيم ولا ضير في ذلك مادام أنه لا يخالف الشرع الحنيف والهدف منه التطوير. لذا فان موضوع هذا البحث جاء ليتحدث عن النظام القضائي السعودي الجديد مقارنة بالنظام القديم وذلك من خلال عدة مستويات، منها ما هو تعديل هيكلي باستحداث محاكم جديدة لم تكن معروفة في النظام السابق كالمحكمة العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم البداية المتخصصة (الأحوال الشخصية والعمالية والتجارية والجزائية)[١] وكذلك ما هو تعديل وظيفي تناول تخصيص النزاعات القضائية بإسناد هذه النزاعات إلى المحاكم المختصة، وهذا يمثل نقلة نوعية في محاولة للسعي نحو إقرار العدالة بقدر الإمكان بأن يكون القاضي ناظر النزاع مختصا فيه، علاوة على ما لهذا التخصيص من سرعة في فصل النزاعات، بحيث لا تكون القضايا مكدسة لدي جهات قضائية محددة بعينها، كما كان عليه الحال في النظام القضائي السابق .

[١] مهند محمد ضمرة: المستحدث في نظام القضاء السعودي الجديد رقم ٧٨ لعام ١٤٢٨ هـ وفقاً لآخر التطورات في آليات تنفيذه، مجلة العلوم الشرعية، عدد ٣٥ (١٤٣٦)، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٤٣٦هـ، ص ٤٦٢.

يعتبر استحداث المحكمة العليا كمحكمة قانون تراقب دقة تنفيذ القانون من أهم ما يميز النظام القضائي الجديد، حيث إن النظام القضائي القديم كان يفتقر إلى وجود هيكل قضائي يقوم بوظيفة هذه المحكمة، وهو مما يعاب عليه، وهو ما دفع المنظم الجديد إلى الاقتداء بالتشريعات الدولية المعاصرة في إقرار مثل هذه المحكمة وهي تشابه باقي مثيلاتها في الأنظمة القضائية الأخرى، كالنقض في فرنسا أو مصر أو في الدول الأخرى، وإن أخذت مسمى آخر كالتمييز في الأردن أو التعقيب في تونس، فوجود مثل هذه المحكمة في جميع هذه الدول كمحكمة تأتي في قمة الهرم الغاية منها هي مراقبة دقة تطبيق القانون . بمعنى أن هذا الشكل من المحاكم لا ينظر في الوقائع المعروضة عليها فلا تُسمع اقوال الشهود أمامها ولا تُقدم بينات إضافية لم يسبق تقديمها أمام محاكم الدرجة الأولى أو محكمة الاستئناف، وقد جاء بيان ذلك صراحة في نص المادة (١١) من النظام الجديد أثناء بيانه لاختصاص المحكمة العليا بقوله: إن من اختصاص هذه المحكمة " مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف..... وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا ....."، وفي ذلك دلالة واضحة على أنه لا يجوز للمحكمة العليا إعادة النظر في وقائع القضايا المعروضة عليها كمبدأ عام[١].

ولاستكمال تطوير منظومة القضاء وإقرار العدلة في المملكة أولى الملك سلمان بن عبد العزيز خلال السنوات الماضية، اهتمامًا كبيرًا بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحقيق إصلاح شامل لكافة جوانب الحياة في المملكة العربية السعودية وكانت البداية بالإصلاح السياسي عبر تطوير نظام الحكم ومواجهة البيروقراطية في أجهزة الدولة، بجانب تطوير الاقتصاد السعودي بما يتلاءم مع تطورات الأحداث عالميًا، ثم التركيز على دعم البنية التحتية

[١] خالد البلوى: مقال: " المحكمة العليا بين قضاء التطبيق وقضاء الموضوع " الناشر "صحيفة اخبارية عرر الالكترونية " على الرابط التالي http://www.ararnews.net/articles-action-show-id-٢٨٩.htm .

للبلاد، وكذلك مشروعات الرعاية الاجتماعية، ودعم الثقافة والفن والترفيه في المملكة، بالإضافة إلى التركيز على الإعلاء من قيمة المرأة في المملكة.[١]

المطلب الأول

الموافقة على نظام الأحوال الشخصية[٢].

وقد تضمن هذا النظام ٢٥٢ مادة شملت كافة الأحوال الشخصية كان من أبرز المضامين التي تناولها هذا القانون:

– حق المرأة في إعالة من زوجها، بغض النظر عن حالتها المالية، وإن لم يوجد لدى الأبوين مال ولم يتبرع أحد بالإنفاق عليها، كانت نفقتها على الدولة[٣].

– تشمل النفقة في النظام الجديد المأكل والمسكن والملبس والضروريات الأساسية وما تحدده اللوائح ذات الصلة[٤].

– يؤكد النظام وجوب توثيق الحقائق المتعلقة بالأحوال الشخصية في المواعيد المخصصة لذلك، مثل الطلاق والعودة وتعويض الزوجة تعويضا عادلا في حال عدم التوثيق.

– يحدد القانون الحد الأدنى لسن الزواج ب ١٨ سنة.

– يمنح النظام الجديد المرأة الحق الكامل في فسخ عقد الزواج من جانب واحد في عدد من الحالات، ويمكنها من توثيق الطلاق، حتى في حالة عدم موافقة الزوج.

---

[١] مركز سمت للدراسات : الذكرة الرابعة للبيعة الملك سلمان يقود مسيرة التنمية، إصدار خاص ٩/ديسمبر ٢٠١٨م.

[٢] المنصة الوطنية الموحدة https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main

[٣] راجع الباب الثاني آثار عقد الزواج (الفصل الأول) النفقة المادة الرابعة والأربعون نظام الأحوال الشخصية المنشور ١٥/٠٨/١٤٤٣ هـ الموافق : ٢٠٢٢/٠٣/١٨ مـ

[٤] المنصة الوطنية الموحدة: المرجع السابق.

– يشدد القانون على ضرورة مراعاة مصلحة الحفاظ على كيان الأسرة في حساب عدد الطلقات.

–يحفظ النظام حقوق الأبناء في حالة الطلاق والانفصال بين الزوجين.

وقد أكد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في منشور على حسابه الخاص على موقع التواصل الاجتماعي تويتر بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٨م "مشروع نظام الأحوال الشخصية قد استمد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وروعي في إعداده أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، ومواكبة مستجدات الواقع ومتغيراته"[١].

وأضاف "إنه سيُسهم في الحفاظ على الأسرة واستقرارها باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، كما سيعمل على تحسين وضع الأسرة والطفل، وضبط السلطة التقديرية للقاضي للحد من تباين الأحكام القضائية في هذا الشأن." وبأن استحداث نظام خاص بالأحوال الشخصية يعكس التزام القيادة بنهج التطوير والإصلاح أخذاً بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، وأن نظام الأحوال الشخصية يُشكل نقلة نوعية كبرى في جهود صون وحماية حقوق الإنسان واستقرار الأسرة وتمكين المرأة وتعزيز الحقوق"[٢].

وأوضح ولي العهد "أن النظام جاء شاملاً في معالجة جميع المشكلات التي كانت تعاني منها الأسرة والمرأة، ومنظماً لمسائل الأحوال الشخصية تنظيماً دقيقاً بكافة تفاصيلها، وأنه سيدخل حيز النفاذ بعد ٩٠ يوماً من نشرة في الجريدة الرسمية"[٣].

---

[١] الجريدة الرسمية للملكة العربية السعودية "أم القرى" نقلًا عن وكالة الأنباء السعودية "واس" بتاريخ الثلاثاء ٥ شعبان ١٤٤٣هـ ٨-٣-٢٠٢٢م https://uqn.gov.sa/?p=11162

[٢] المرجع نفسه

[٣] المرجع نفسه

وقد لاقى هذا القانون استحسان المواطن السعودي وكذلك المتخصصين وغيرهم فقد أكد كثيرون أن النظام الجديد للأحوال الشخصية "مُتقن ومُحكم، يُنهي الجدل والاختلاف والخصومة، ويحفظ كل الحقوق، لأنه ضُبط مِن جهات علمية وشرعية وقانونية"[١].

وكان من أبرز النقاط التي تضمنها القانون ودارت حولها نقاشات واسعة خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي هو بقاء شرط الولي في التزويج.

وإذا نظرنا إلى قانون الأحوال الشخصية في بعض الدول العربية سنجد أن مسائل الأحوال الشخصية في بلادنا العربية بقيت من دون تدوين حتى ١٩١٧م، إلى أن أصدرت الدولة العثمانية قانوناً لأحكام الزواج والفرقة للمسلمين والمسيحيين والموسويين، كل بحسب شرائعهم وتقاليدهم، وأسمته "قانون حقوق العائلة"، وذكرت في أسبابه الموجبة ضرورة إلغاء المحاكم الروحية*[٢] التي لا تخضع لرقابة الدولة، وضرورة تدوين أحكام العائلة على أسس ثابتة وفقاً لتقاليد الطوائف المختلفة، وتتابع بعد ذلك صدور مدونات الأحوال الشخصية في كثير من الدول الإسلامية مع تعديلات متتالية لبعض موادها، يتفاوت مضمونها من مدونة إلى أخرى[٣].

ويعد أول من استعمل هذا المصطلح في الفقه العربي الإسلامي في مطلع القرن العشرين العلامة المصري محمد قدري باشا، عندما ألف كتابه "الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية"، وهو كتاب صنفه في مواد قانونية بلغت ٦٤٧ مادة أخذها كلها من القول الراجح في مذهب الإمام أبي حنيفة من دون غيره، تلبية لحاجات القضاء الشرعي الإسلامي في مصر الذي يعتمد هذا المذهب في أحكامه ، ثم شاع هذا الكتاب وانتشر في أكثر الأقطار العربية

---

[١] المرجع نفسه

*[٢] المحاكم الروحية هي من محاكم «الأحوال الشخصية» لأصحاب الديانات السماوية غير الإسلام وكانت تنظر في جميع المسائل الإدارية والجزائية وقضايا الأحوال الشخصية. راجع الموسوعة العربية http://arab-ency.com.sy/law/details/25976 بتصرف

[٣] اليوم السابع: مقال بعنوان:" تطور قوانين الأحوال الشخصية في التشريعات العربية"، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م.

والإسلامية ومنها القطر العربي السوري، واعتمده القضاة في أقضيتهم وإن لم يصدر به قانون ملزم، كما شاع هذا المصطلح بين الفقهاء والقانونيين.

وإذا ما نظرنا إلى تطور قوانين الأحوال الشخصية في التشريعات العربية سنجد أن أخر تعديل حدث لقانون الأحوال الشخصية في التشريع المصري كان عام ٢٠٠٠م والذي أدخل التعديلات الخاصة بالخلع، وفى الوقت الراهن هناك عدد من مشاريع القوانين المقدمة إلى مجلس النواب لتعديل قانون الأحوال الشخصية لكن ذلك لم يحدث حتى وقتنا الحالي.

وقد كشف مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي أحالته الحكومة المصرية للبرلمان، عجزاً كبيراً في التميز عن الأطروحات المجتمعية الأخرى، كما أظهر صعوبة التوصل لقانون توافقي في الوقت الراهن[١].

أما في دولة العراق، فقد كان أخر تعديل لقانون الأحوال الشخصية في فبراير ٢٠١٣ عندما أقر مجلس الوزراء العراقي قانوناً جديداً للأحوال الشخصية على المذهب الجعفري، لكنه لازال يثير اتهامات بالطائفية وعدم مراعاة التنوع داخل المجتمع العراقي[٢].

وفي لبنان لا يزال قانون حقوق العائلة العثماني الصادر عام ١٩١٧م هو المطبق على المسلمين، ومعظمه من الفقه الحنفي، ويُتاح لكل طائفة أن تحكم في أمور الأحوال الشخصية بتشريعها الديني الخاص، حيث يختلف قانون الأحوال الشخصية في لبنان من طائفة إلى أخرى، مما ينتج عنه ١٥ مجموعة مختلفة من القوانين حول أمور مثل قواعد الزواج والطلاق

---

[1] نوران أحمد: مقال بعنوان " النظام المصري يتخبط في قانون الأحوال الشخصية" بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢١م. https://carnegieendowment.org/sada/85065

[٢] قاسم حسين صالح، قانون الأحوال الشخصية الجعفري من منظور سيكولوجي، مجلة المجلة العربية نفسانيات، العدد ٥٤-٥٥-، المغرب، ٢٠١٧، ص ص: ١-٣ .

والحضانة وزيارة الأطفال، فمثلا في حالات الطلاق عند الشيعة، عادة ما تمنح المحاكم الدينية الشيعية حضانة الأطفال للآباء في سن الثانية للأبناء والسن السابعة للبنات[١].

أما في المغرب العربي "تونس–الجزائر–المغرب "، تفاوتت مسارات قوانين الأحوال الشخصية في بلدان المغرب العربي وفقا لطبيعة التكوينات الاجتماعية فيها، وأيضا لطبيعة أنماط التدين ، فعلى الرغم من أن البلدان الثلاثة تتسم بوحدة شبه مطلقة للدين والمذهب، حيث تصل نسبة المسلمين السُنة المالكيين في كل بلد من البلدان الثلاثة إلى أكثر من ٩٨% من تعداد السكان، فإن التعامل مع الأقليات الصغيرة في تلك البلاد وتقنين أوضاعها يختلف من بلد إلى أخرى.

وقانون الأحوال الشخصية في كل من البلدان الثلاثة هو أحد أوجه التنازع بين القيم التقليدية وقيم الحداثة بعد سنين طويلة من الاستعمارالتي كشفت الهوة العميقة بين الغرب الحداثي والشرق التقليدي، وكان لكل دولة من الدول الثلاثة طريقتها في توليفتها الخاصة بين الحداثة والتراث، إلا أن كل من الدول الثلاثة كانت متمسكة بأن يخرج قانون أحوالها الشخصية كدرب من دروب الاجتهاد الشرعي. وقد أجرى ملك المغرب تعديلات على مدونة الأحوال الشخصية المغربية، وصفت بالثورية، تركزت في ١١ نقطة تتعلق باقتسام مسؤولية رعاية الأسرة بين الزوج والزوجة واعتبار الولاية حقا للمرأة، وتقييد التعدد، وتوحيد سن الزواج وسن اختيار الحاضن بالنسبة للذكر والأنثى، وحماية حق الطفل في النسب، وجعل الطلاق حلًّا لميثاق الزوجية يمارس من طرف الزوج والزوجة، وتوسيع حق المرأة في طلب التطليق، والحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية وضمان مصلحة الطفل في الحضانة، وإعطاء أبناء البنت الحق في الإرث من جدهم، وتبسيط إجراءات الزواج بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج، وحق المرأة في الأموال المكتسبة أثناء الزواج[٢].

---

[١] اليوم السابع: مقال بعنوان:" تطور قوانين الأحوال الشخصية في التشريعات العربية"، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م.

[٢] مدونة الأسرة المغربية ويشمل الزواج والطلاق والإرث والوصية المنشورة في الجريدة الرسمية المغربية "النشرة العامة " عدد رقم ٥١٨٤ الصادرة يوم الخميس ٥ فبراير ٢٠٠٤ .

في ضوء ذلك نجد أن ما قامت به المملكة العربية السعودية من وضع قانون كامل للأحوال الشخصية يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات العصر الحديث.

المطلب الثاني

تعديلات نظام العمل وتعزيز حقوق المرأة والطفل:

وبقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان –حفظه الله–أولت المملكة مبدأ العدالة الاجتماعية أولوية قصوى، كمقوم رئيسي من مقومات ودعائم حقوق الإنسان، حيث تم اعتماد سياسات وتشريعات وبرامج إنمائية تحمي حقوق الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع كالنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، فأصبحت المملكة تتمتع بأنظمة حماية اجتماعية قوية، عبر العديد من السياسات والبرامج والأنظمة.

وقفزت المملكة قفزات تاريخية ونوعية على صعيد دعم وتمكين المرأة، وجاءت الإصلاحات المتتالية والمراجعات للأنظمة واللوائح، التي تعزز حماية حقوقها، وفقاً للثوابت الدينية والقيم الاجتماعية، التي تنظر إلى المرأة كنصف المجتمع وكشريك كامل في التنمية، وحظيت المرأة في عهد خادم الحرمين الشريفين –حفظه الله– بالدعم الكبير لتؤدي دورها المناط بها في إطار ضوابط شريعتنا السمحة، ومنحها الصلاحيات اللازمة للنهوض بمسؤوليات تجاه الوطن وفق ما نصت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ [١]التي تبناها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان، وترجمت ذلك عبر العديد من البرامج والمبادرات الوطنية التي ترفع سقف الطموح حول مشاركتها في التنمية والاقتصاد، في ظل ما حققته من تقدم ونجاحات في جميع المجالات، ووفق الضوابط الشرعية والنظامية المعتمدة، كقرار تاريخي بالمملكة، كما عكس قرار مشاركة المرأة السعودية في انتخابات المجالس البلدية كناخبة ومرشحة حرص قيادتنا الرشيدة على إبراز دور المرأة البالغ

[١] وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠

الأهمية في تنمية المجتمع ومساهمتها في المشاركة في اتخاذ القرار في ظل الضوابط الشرعية.[١]

وتواصلت خطوات تمكين المرأة السعودية حيث أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز، مرسوماً يقضي بتعيين الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبد العزيز، سفيرة للمملكة في الولايات المتحدة، لتكون بذلك أول سفيرة في تاريخ المملكة.

وعلى صعيد حقوق المرأة في محيطها الاجتماعي والأسري، فقد تم السماح للمواطنات السعوديات الحق في الحصول على جوازات سفر والسفر من دون موافقة أولياء أمورهن "مثل جميع المواطنين" حيث صادق مجلس الوزراء الموقر على قانون جديد، يسمح للنساء من سن ٢١ عامًا فما فوق بالسفر خارج البلاد من دون وصي، ودخل القانون الجديد حيز التنفيذ في نهاية شهر أغسطس الماضي.[٢]

وتمضي المملكة بثبات من خلال ما تقوم به من إصلاحات متتالية ومراجعات للأنظمة واللوائح لدعم وتمكين المرأة، حيث تم تعديل العديد من الأنظمة، شملت نظام وثائق السفر، ونظام الأحوال المدنية، ونظام العمل، ونظام التأمينات الاجتماعية، ففي ما يتعلق بتعديلات نظام وثائق السفر تضمنت منح الوالدة حق الإبلاغ عن المواليد أو أحد أقاربها حيث كانت مقصورة على الأقارب الذكور فقط، وتضمّنت التعديلات أيضاً منح الزوجة حق التبليغ عن الزواج

---

[1] . الوطنية الموحدة : تمكين المرأة المنصة
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/womenempowering

[٢] موقع المديرية العامة للجوازات في المملكة العربية السعودية دليل الخدمات نسخة رقم ١٣ عام ٢٠٢١م
https://www.my.gov.sa/wps/wcm/connect/629e80e3-95cd-499b-90e9-3c2bc95a011e/book1_update-V13_+%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84+%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D8%AA+%D8%A3%D8%A8%D8%B4%D8%B1+%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3+2021.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nz0JYnT

والطلاق والرجعة والتطليق والمخالعة، وكذلك طلب الحصول على سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية، كما اشتملت أيضاً بأن يكون رب الأسرة هو الأب أو الأم بالنسبة إلى الأولاد القُصّر[١].

أما تعديلات نظام العمل فأكّدت الهيئة أنها تضمنت تعزيز حقوق المرأة وذوي الإعاقة وكبار السن، حيث أصبح تعريف العامل بحسب التعديل الجديد هو كل شخص طبيعي –ذكراً أو أنثى–يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيدًا عن نظارته، كما تضمنت التعديلات حق المساواة في العمل من دون تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، كما تم إلغاء فقرة سن التقاعد والمحددة بـ ٦٠ عاماً للرجال و٥٥ عاماً للنساء[٢].

كما عززت التعديلات أيضاً حق المرأة في العمل وذلك بعدم فصلها عن العمل أثناء مدة المرض الناشئ عن الحمل أو الوضع، بشرط ألّا تتجاوز مدة الغياب ١٨٠ يوماً سواءً كانت متصلة أو متفرقة على أن يتم إثبات الحالة المرضية بشهادة طبية معتمدة، أما فيما يتعلق بتعديلات نظام التأمينات الاجتماعية، فقد عززت أيضاً حق المرأة في العمل بغض النظر عن السن متواكبة مع ذلك مع التعديل الخاص بسن التقاعد في نظام العمل، حيث تضمنت تعديلات النظام حذف الفقرة التي تنصّ على: حق للمرأة المُشترِكة –التي لم تعُد خاضِعة لأحكام هذا النظام– أن تتسلم معاشها المُستحق متى بلغت خمساً وخمسين سنة، وكانت مدة اشتراكها مئة وعشرين شهراً على الأقل[٣].

---

[١] وزارة العدل: أهداف التنمية المستدامة .
https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/SustainableDevelopment/Pages/SustainableDevelopmentGoals.aspx

[٢] المنصة الوطنية الموحدة https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main

[٣] وزارة العدل، أهداف التنمية المستدامة، المرجع السابق.

وفي مجال حماية الطفل صدرت اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، والتي تضمنت عدداً من الإجراءات الشمولية التي تعزز الحفاظ على حقوق الطفل وتأمين سلامته من الأخطار التي تهدد حياته أو تعرضه للإهمال أو الاستغلال، وقد حظي هذا التوجه بدعم ولاة الأمر –حفظهم الله–حيث أكد سمو ولي العهد خلال رعايته للملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، أنَّ الوعي المستنير والاتفاقات الدولية يحدان من ظاهرة استغلال براءة الأطفال[١].

وفي السياق نفسه عززت تعديلات نظام العمل حقوق ذوي الإعاقة وكبار السن، والمساواة في العمل دون تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، كما تم شمول الطلاب ذوي الإعاقات الصحية والجسمية بالمكافآت المقررة لطلاب التعليم الخاص ورفع مقدارها، وضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين.[٢]

وقد صححت المملكة الكثير من المفاهيم الدينية المغلوطة، والتي كان من شانها إهدار حقوق الإنسان، ليس داخل المملكة فحسب، بل في جميع أرجاء العالم الإسلامي، فجاء تبني صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، لترسيخ مفهوم الوسطية والحوار الفكري مع الآخر، ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب والغلو والتطرف، وتعزيز دور كل ذلك في معالجة القضايا الوطنية، وكذلك في القضايا الإنسانية المتعلقة بكل بني البشر وقتما وجدوا، وأينما كانوا.

وتقف قضية القضاء على التمييز العنصري على رأس قائمة حقوق الإنسان في المجتمعات كافة، وقد جرمت جميع تشريعات وأنظمة المملكة كافة أشكال التمييز العنصري والكراهية

[١] هدى بنت أحمد البراك: حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمواثيق الدولية، مجلة جامعة المجمعة، العدد الثالث والثلاثون الجزء الثالث، ٢٠٢٢، جامعة المجمعة المملكة العربية السعودية، ص٢٦٥.

[٢] المنصة الوطنية الموحدة: المرجع السابق.

والتعصب، كما أن انضمام المملكة إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يجعلها جزءاً لا يتجزأ من نظامها الوطني.[١]

وضمن النظام الأساسي للحكم مبادئ وأحكام أساسية، تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتمثل تلك المبادئ والأحكام في مجملها الإطار النظامي لحقوق الإنسان، وقد أكد النظام على جملةٍ من الحقوق الأساسية ومنها: الحق في العدل والمساواة والأمن واحترام الملكيات الخاصة. كما تضمنت الأنظمة الأخرى كأنظمة العمل، والصحة، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الأنظمة واللوائح أحكاماً تفصيلية للمبادئ الواردة في النظام الأساسي للحكم.[٢]

[١] ناصر بن راجح الشهراني: بيان المملكة العربية السعودية جلسة مناقشة تقريرها الجامع لتقاريرها (من الرابع وحتى التاسع) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الدورة (٩٥) للجنة القضاء على التمييز العنصري، جنيف، ٢٠١٨، ص ص: ٢- ١٦.
https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/SAU/INT_CERD_STA_SAU_31050_A.pdf
انظر ايضاً وكالة الأنباء السعودية واس أنظمة المملكة تحظر وتجرم جميع أشكال التمييز العنصري والكراهية والتعصب https://www.spa.gov.sa/1902159

[٢] ناصر بن راجح الشهراني، المرجع السابق.

المطلب الثالث

أنظمة ولوائح المساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان[1]

الفرع الأول: نظام الحماية من الإيذاء:

نص النظام على الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة اللازمة وتوفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية لضحاياه، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع، التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء وهو ما نصت عليه المادة الثانية من نظام الحماية من الإيذاء على النحو الاتي:

يهدف هذا النظام إلى الآتي:

١ –ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه.

٢ –تقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة.

٣ –اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته.

٤ –نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه.

٥ –معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء.

٦ –إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.[1]

[1] المنصة الوطنية السعودية الموحدة للخدمات الحكومية

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main

وأوجب النظام على كل من اطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً للجهات الأمنية المختصة أو الصحية أو الجهات الأهلية، وأفرد حكماً خاصاً يلزم كل موظف عام مدني أو عسكري وكل عامل في القطاع الأهلي اطلع على حالة إيذاء –بحكم عمله–بإحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعلى جهته إبلاغ الجهة المختصة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، كما أكد النظام على عدم جواز الإفصاح عن هوية المبلّغ عن حالة إيذاء إلا برضاه، أو في الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام وهو ما نصت عليه المادتين الثالثة والرابعة من نظام الحماية من الإيذاء على النحو الاتي:

المادة الثالثة:

١ –يجب على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً.

٢ –مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من إجراءات، يلتزم كل موظف عام –مدني أو عسكري – وكل عامل في القطاع الأهلي، اطلع على حالة إيذاء – بحكم عمله – إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعليها إبلاغ الوزارة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، وتحدد اللوائح إجراءات التبليغ.

المادة الرابعة:

١–تتولى الوزارة والشرطة تلقي البلاغات عن حالات الإيذاء، سواء كان ذلك ممن تعرض له مباشرة أو عن طريق الجهات الحكومية بما فيها الجهات الأمنية المختصة أو الصحية، أو الجهات الأهلية، أو ممن يطلع عليها.

---

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام الحماية من الإيذاء ١٤٣٤ هـ
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/83f450eb-7985-461f-b053-a9a700f2ba08/1

٢ –إذا تلقت الشرطة بلاغاً عن حالة إيذاء، فإن عليها اتخاذ ما يدخل ضمن اختصاصها من إجراءات، وإحالة البلاغ مباشرة إلى الوزارة.[١]

الفرع الثاني: نظام حماية الطفل:

يعنى هذا النظام بحماية كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره، تهدف إلى مواجهة الإيذاء –بكافة صوره –والإهمال الذي قد يتعرض لهما الطفل في البيئة المحيطة به، مؤكداً في ذلك على حقوق الطفل التي قررتها الشريعة الإسلامية وقررتها الأنظمة والاتفاقيات الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها. وهو ما نصت عليه المادة الثانية من نظام حماية الطفل على النحو الاتي:

المادة الثانية:

يهدف هذا النظام إلى ما يأتي:

١ –التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.

٢ –حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخصٍ له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره.

٣ –ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال؛ بتوفير الرعاية اللازمة له.

٤ –نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال[٢].

---

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام الحماية، المرجع السابق.

[٢] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام الحماية، المرجع السابق.

وينص النظام على اعتبار عدد من الأفعال بمثابة إيذاء أو إهمال بحق الطفل ومن بينها التسبب في انقطاع تعليمه، وسوء معاملته، والتحرش به أو تعريضه للاستغلال، واستخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته، والتمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي. ويحظر النظام في الوقت نفسه إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مُصنَّف موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يُزيّن له سلوكاً مخالفاً للشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة وخو ما نصت عليه المادة الثالثة على النحو الاتي:

يعد إيذاء أو إهمالًا تعرض الطفل لأيٍّ مما يأتي:

١ –إبقاؤه دون سند عائلي.

٢ –عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها.

٣ –عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة.

٤ –التسبب في انقطاعه عن التعليم.

٥ –وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر.

٦ –سوء معاملته.

٧ –التحرش به جنسيًّا، أو تعريضه للاستغلال الجنسي.

٨ –استغلاله ماديًّا، أو في الإجرام، أو في التسول.

٩ –استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره.

١٠ –تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنه.

١١ –التمييز ضده لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي.

١٢ –التقصير البيّن المتواصل في تربيته ورعايته.

١٣ –السماح له بقيادة المركبة دون السن النظامية.

١٤ –كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية[١].

الفرع الثالث :نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة:

يضمن هذا النظام أحكاماً تحمي وتعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد عرف النظام كل من الشخص المعوق والإعاقة، ولم يكتفِ بالنص على الجانب العلاجي، بل تجاوزه إلى الجانب الوقائي، حيث نصت المادة (٢) منه على أن: "تكفل الدولة حق المعوق في خدمات الرعاية والوقاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة."، وقد جاء النظام منسجماً مع المعايير الدولية ذات الصلة[٢] وهو ما نصت عليه المادة الثانية من نظام رعاية المعوقين على النحو التالي:

المادة الثانية:

تكفل الدولة حق المُعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة، وتُقدَّم هذه الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجِهات المُختصة في المجالات الآتية:

١ –المجالات الصحية:

وتشمل:

أ –تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، بما فيها الإرشاد الوراثي الوقائي، وإجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية المُختلِفة للكشف المُبكِر عن الأمراض، واتِخاذ التحصينات اللازِمة.

ب –تسجيل الأطفال الذين يولدون وهُم أكثر عُرضة للإصابة بالإعاقة، ومُتابعة حالاتِهم، وإبلاغ ذلك للجهات المُختصة.

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام الحماية، المرجع السابق.

[٢] المنصة الوطنية الموحدة: نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، المرجع السابق.

ج –العمل على الارتِقاء بالرعاية الصحية للمُعوقين واتِخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك.

د –تدريب العامِلين الصحيين، وكذلك الذين يُباشِرون الحوادِث على كيفية التعامُل مع المُصابين وإسعافِهم عند نقلِهم مِن مكان الحادِث.

هـ –تدريب أُسر المُعوقين على كيفية العناية بِهم ورعايتِهم.

٢ –المجالات التعليمية والتربوية:

وتشمل تقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحِل (ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي) بما يتناسب مع قُدُرات المُعوقين واحتياجاتِهم، وتسهيل التِحاقِهم بها، مع التقويم المُستمر للمناهِج والخدمات المُقدمة في هذا المجال.

٣ –المجالات التدريبية والتأهيلية:

وتشمل تقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتِها ومُتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكِز التأهيل المِهني والاجتِماعي، وتأمين الوسائل التدريبية المُلائمة.

٤ –مجالات العمل:

وتشمل التوظيف في الأعمال التي تُناسِب قُدُرات المُعوق ومُؤهلاتِه لإعطائِه الفُرصة للكشف عن قُدُراتِه الذاتية، ولتمكينه من الحصول على دخل كباقي أفراد المُجتمع، والسعي لرفع مُستوى أدائه أثناء العمل عن طريق التدريب.

٥ –المجالات الاجتِماعية:

وتشمل البرامِج التي تُسهِم في تنمية قُدُرات المُعوق، لتحقيق اندماجِه بشكل طبيعي في مُختلف نواحي الحياة العامة، ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة.

٦ –المجالات الثقافية والرياضية:

وتشمل الاستِفادة مِن الأنشِطة والمرافِق الثقافية والرياضية وتهيئتِها، ليتمكن المُعوق مِن المُشاركة في مناشِطِها داخلياً وخارجياً بما يتناسب مع قُدُراتِه.

٧ –المجلات الإعلامية:

وتشمل قيام وسائل الإعلام –المرئية والمسموعة والمقروءة –بالتوعية في المجالات الآتية:

أ –التعريف بالإعاقة وأنواعِها وأسبابِها، وكيفية اكتِشافِها والوقاية مِنها.

ب –تعزيز مكان المُعوقين في المُجتمع، والتعريف بحقوقِهم واحتياجاتِهم، وقُدُراتِهم وإسهاماتِهم، وبالخدمات المُتاحةٌ لهُم، وتوعيتِهم بواجباتِهم تجاه أنفُسِهم، وبدورِهم في المُجتمع.

ج –تخصيص برامِج موجهة للمُعوقين تكفل لهُم التعايُش مع المُجتمع.

د –حث الأفراد والمؤسسات على تقديم الدعم المادي والمعنوي للمُعوقين، وتشجيع العمل التطوعي لخدمتِهم.

٨ –مجالات الخدمات التكميلية:

وتشمل:

أ –تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقُل المُعوقين بأمن وسلامة، وبأجور مُخفضة للمُعوق ومُرافِقه، حسب ظروف الإعاقة.

ب –تقديم الرعاية النهارية والعناية المنزلية.

ج –توفير أجهزة التقنية المُساعِدة.[١]

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام رعاية المعوقين، المرجع السابق.

الفرع الرابع:نظام حرية الرأي والتعبير:

هو نظام يحمي حرية الرأي والتعبير وفي ذات الوقت يعزز مبدأ التقييد النظامي لحرية التعبير المنسجم مع المعايير الدولية ذات الصلة، وذلك لتوفير الحماية لحقوق الغير بما يضمن عدم التعدي عليهم، وقد تم تعديل هذا النظام مؤخراً بما يحقق تطوير أحكامه لتحقيق الهدف منه.

الفرع الخامس: نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص:

يحظر النظام – بناءً على المعايير الدولية والإقليمية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص– جميع أشكال المتاجرة بالأشخاص الموصوفة في بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو)، وأضاف أشكالاً أخرى لم يتضمنها البروتوكول، وهي: إجراء التجارب الطبية، والتسوَّل، وحدّد النظام الأوصاف الجرمية لمختلف أشكال الاتجار بالأشخاص، وكذلك العقوبات التي تصل إلى السجن (١٥) سنة، وغرامة مالية تصل إلى (مليون ريال)، والتي تُشدد في حالات معينة تكون فيها الضحية امرأة أو طفل، كما أكدّ على مبدأ عدم الاعتداد برضا المجني عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام[١].

الفرع السادس: نظام التنفيذ:

هو أحد الأنظمة المساندة لنظام القضاء، وكان الدافع لإصداره متابعة تنفيذ بعض الأحكام القضائية المتعلقة بالأحوال الشخصية وقضايا المال لضمان سرعة تنفيذها، ويختص قاضي التنفيذ بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف على إجراءاته، ويفصل في منازعات التنفيذ مهما كانت قيمتها، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، وله الاستعانة بالجهات المختصة، كما أسند النظام تنفيذ الأحكام والقرارات والمحررات الموثقة من بلد أجنبي إلى قاضي التنفيذ[٢].

[١] المنصة الوطنية السعودية الموحدة للخدمات الحكومية: نظام التنفيذ، المرجع السابق.

[٢] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام التنفيذ، المرجع السابق.

الفرع السابع: لائحة العمالة الوافدة:

تهدفُ هذه اللائحة إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل وعامل الخدمة المنزلية من خلال إيضاح حقوق والتزامات طرفي العلاقة، ومن أهم ما تضمنته أنها:

ألزمتْ صاحب العمل بعدم تكليف عامل الخدمة المنزلية بعملٍ غير المُتفق عليه في العقد أو بعملٍ فيه خطرٌ يهدد صحته، أو يَمُس كرامته أو بالعمل لدى الغير.

كما ألزمت صاحب العمل بأنْ يدفع للعامل الأجر المُتفق عليه نهاية كل شهر دون تأخير مع توثيق استلام العامل لأجره الشهري كتابياً، بالإضافة إلى وجوب توفير السكن المناسب لعامل الخدمة المنزلية، وتمكينه من التمتع براحةٍ يومية لمدة لا تقل عن تسع ساعات يومياً، وإجازة أسبوعية بحسب ما يتفق عليه الطرفان –وأحقيته في حال المرض– في الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر، والحصول على إجازة لمدة شهر مدفوعة الأجر في حال إكماله مدة سنتين في العمل لدى صاحب العمل، واستحقاقه مكافأة نهاية خدمة بعد انتهاء العقد في حال إكماله مدة أربع سنوات عمل لدى صاحب العمل.

كما تضَمَنتْ مواد اللائحة أحكاماً تلزم عامل الخدمة المنزلية باحترام تعاليم الدين الإسلامي، والأنظمة المعمول بها في المملكة وثقافة المجتمع السعودي، والتزامه أيضاً بأداءِ العملِ وفق ما هو متفق عليه في عقد العمل المبرم مع صاحب العمل كما اشتملت على عددٍ من العقوبات التي تطبق على كل من يخالف الأحكام الواردة فيها من قبل طرفي العلاقة[1].

الفرع الثامن:المساواة وعدم التمييز وسبل الانتصاف:

توجب أنظمة المملكة على جميع أجهزة الدولة إنصاف الإنسان أياً كانت ديانته أو عرقه أو جنسه أو جنسيته، وفي حالة إخلال أي من تلك الأجهزة أو من يمثلها بإعمال حق من الحقوق، فلمن انتهك حقه اللجوء إلى أي من الآليات التالية:

[1] المنصة الوطنية السعودية الموحدة للخدمات الحكومية: المرجع السابق.

- الجهات القضائية.
- الإدارات الحكومية ذات العلاقة.
- مؤسسات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية.
- أمراء المناطق (الحكام الإداريون).
- مجلس الملك ومجلس ولي العهد.

وقد نظمت لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم هذه الآليات في المواد السابعة عشر والثامنة عشر والتاسعة عشر والعشرون والحادية والعشرون.[١]

أولا: حقوق المرأة:

عملت الدولة على حفظ حقوق المرأة كافة، وأصدرت القرارات والأوامر المتعلقة بذلك، ومن أبرزها:

- عدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، مالم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب بعد أن تم حذف المادة الثامنة والعشرين من نظام وثائق السفر ولائحته التنفيذية وتعديل النقطة الخامسة من الفقرة (أ) من المادة الخامسة وكذلك الفقرة الثالثة من النقطة (ب) في المادة الخامسة وكذلك المادتين التاسعة عشر والعشرون[٢].

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/1e4f91b8-cdce-476a-a47f-fe6c29afe9db?lawId=cc46debb-482e-48be-9daf-a9a700f2bfe7

[٢] وزارة الداخلية المديرية العامة للجوازات نظام وثائق السفر ولائحته التنفيذية
https://www.gdp.gov.sa/Ar/TravelAndAccommodationSystems/Pages/TravelAndAccommodationSystems.aspx

- قيام الجهات الحكومية باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توفير وسائل النقل المناسبة لمنسوبات الجهة من النساء، وذلك حسب الإمكانات المتاحة، مع التأكيد على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإلزام أصحاب العمل بتوفير وسائل النقل للعاملات من النساء وفقاً لما تقضي به أحكام نظام العمل وهو ما نص عليه الباب التاسع من نظام العمل في المواد التاسعة والأربعون بعد المائة وحتى المادة الستون بعد المائة[١].

- دعم هيئة حقوق الإنسان –بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية –لوضع ما يلزم من برامج للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية، وأن يشمل ذلك البنود التي تحفظت عليها في تلك الاتفاقيات، وطبيعة التزامات المملكة بهذه الاتفاقيات[٢].

- التأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر التعليمات والإجراءات المعمول بها، الخاصة بتلك الخدمات في مواقعها الرسمية[٣].

- السماح للمرأة بقيادة السيارة واعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية –بما فيها إصدار رخص القيادة–على الذكور والإناث على حد سواء.

ثانيا: المساواة بين الرجل والمرأة ومكافحة التمييز في إطار العمل:

تأخذ أنظمة المملكة المستمدة من الشريعة الإسلامية بمبدأ المساواة التكاملية بين الرجل والمرأة، والتي تراعي الخصائص والسمات التي يتمتع بها كلٌ من الجنسين ويختلف بها عن الآخر،

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام العمل، المرجع السابق.
[٢] هيئة حقوق الإنسان : «الأمر السامي» رقم الصادر (٣٣٣٢٢) تاريخ ٢١-٧-١٤٣٨.
[٣] المرجع نفسه.

وتحقق العدل في نهاية المطاف، وتؤمن المملكة بأن تكامل العلاقة بين الجنسين طريقةٌ مُثلى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة والقضاء على التمييز ضدها[١].

وينسجم تعريف مصطلح " التمييز ضد المرأة " الوارد في المادة (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)مع ما هو معمول به في المملكة، حيث لا تتضمن أنظمة المملكة أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد ينتج عنه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع الميادين.

إن مبدأ المساواة الذي هو في الأساس نقيض التمييز بما في ذلك التمييز ضد المرأة، والوارد في المادة (٨) من النظام الأساسي للحكم التي نصت على " يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية"، والوارد – ضمناً – في المادة (٢٦) من النظام التي نصت على " تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية "، وغيرهما من المبادئ والأحكام التي تضمنها النظام الأساسي للحكم، وأنظمة المملكة المنبثقة عنه يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة، وأن تلك الأحكام تجرّم التمييز والعنف ضد المرأة، وتُعنى بتفعيلها مؤسساتٌ تم إنشاؤها أو دعم إنشائها بغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة كهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات، إضافة إلى الجهات الحكومية القائمة.

وتتم المساواة بين الرجل والمرأة في معظم مجالات حقوق الإنسان بشكلٍ مطلق، كالحق في العمل، والتعليم، والصحة، والحقوق الاقتصادية ،وغيرها.

إن نظام العمل لا يفرق بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، كذلك لا يوجد تمييز في الأجر عند تساوي قيمة ونوعية العمل، والمملكة من الدول المنضمة لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٠٠) الخاصة بمساواة العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية، واتفاقية

[١] المنصة الوطنية الموحدة، المرجع السابق.

رقم (١١١) الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، وقد صدر القرار الوزاري رقم ١/٢٣٧٠ وتاريخ ١٤٣١/٩/١٨هـ الموافق ٢٠١٠/٠٨/٢٨م الذي أكّد على منع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.

كما نجد أن هناك مساواة تامة بين الرجال والنساء في إعانة البحث عن العمل، حيث تحصل المرأة نفس مقدار الإعانة التي يحصل عليها الرجل، وكذلك فيما يتعلق بدعم التدريب والتوظيف الذي يقدمه صندوق تنمية الموارد البشرية لمن يتم توظيفهم من النساء والرجال في القطاع الخاص سواء من حيث مقدار دعم تكاليف التدريب أو الأجر أو مدة الدعم. كما تم تعديل نظام العمل لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة، حيث تم التأكيد على أن العمل حق للمواطنين ولا يجوز التمييز على أساس الجنس، وكذلك المساواة في سن التقاعد بين الرجل والمرأة وهو (٦٠) سنة، كما تضمنت التعديلات التأكيد على حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، ويشمل ذلك مدة مرضها الناشئ عن أي منهما كما تم تعديل نظام التأمينات الاجتماعية[١].

المساواة في المجالات المتنوعة:

١-المساواة في التعليم:

تكفل أنظمة المملكة لجميع المواطنين الحق في التعليم مجاناً دونما أي تمييز، حيث نصت المادة (٣٠) من النظام الأساسي للحكم على أن " توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية". وإيماناً من المملكة بأهمية دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان؛ وقد اتخذت العديد من الجهود لتوفير التعليم ومكافحة الأمية على أساس المساواة بين الجنسين.

ويقوم النظام التعليمي في المملكة بشكل أساسي على المساواة بين الرجل والمرأة في كل جوانبه، سواءً ما يتعلق بآليات القبول والالتحاق بالمراحل الدراسية، أو ما يتعلق بالمناهج الدراسية،

[١] المنصة الوطنية السعودية الموحدة للخدمات الحكومية، المرجع السابق.

والاختبارات، أو ما يتعلق بمؤهلات المعلمين والمحاضرين، أو في نوعية المرافق والمعدات الدراسية، بل قد حظيت المرأة باهتمام أكثر في هذا الجانب من قبيل التمييز الإيجابي، خصوصاً مع استمرار إنشاء عدد من المدن الجامعية الخاصة بالفتيات، مثل جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، والمدن الجامعية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود[١].

وفيما يتعلق ببرامج مكافحة الأمية، فقد أولت المملكة عناية خاصة بهذا المجال، بما يتوافق مع تطلعاتها المحددة في خطط التنمية المتوالية فيما يخص خفض نسبة الأمية بين النساء من خلال تدابير تشريعية وغير تشريعية وتفعيل تلك التدابير، ومن أبرزها تطبيق قرار إلزامية التعليم، وإنشاء إدارة حكومية لتعليم الكبار تعنى بإعداد خطط وبرامج تعليم الكبار، والتوسع في نشر مدارس التعليم العام في القرى والهجر النائية. وافتتاح مراكز لمحو الأمية في إصلاحات النساء ودور رعاية الفتيات ودور رعاية المسنات والجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القران الكريم. وقد أطلقت وزارة التعليم عدد من البرامج المرنة التي تستهدف الوصول للمستهدفات في أماكنهن، مثل برنامج مجتمع بلا أمية، وبرنامج مدينة بلا أمية، ومشروع (قوافل النور) الذي يستخدم التقنية في التدريس عبر سيارات متنقلة مجهزة كفصول بحواسيب تتنقل في القرى لمحو الأمية المرأة الريفية وتوعيتها، وبرنامج الحي المتعلم، ومشروع الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية، الذي يقدم مكافآت مالية للمستفيدين تشجيعاً لهم، والخدمات المساندة، كالمستلزمات الدراسية، والنقل وغيرها[٢].

٢-المساواة في المنح والإعانات:

إن البرامج القائمة تعتمد على توفير الفرص الدراسية والتدريبية للجنسين بشكل متساوٍ، ووفق نفس المتطلبات النظامية المتعلقة بإجراءات القبول فيها، وقد ارتفعت نسبة المنح الدراسية الموجهة للإناث بشكل ملحوظ سواء فيما يتعلق ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث

[١] المنصة الوطنية السعودية الموحدة للخدمات الحكومية، تمكين المرأة، المرجع السابق.

[٢] المنصة الوطنية الموحدة: حقوق الإنسان المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم المنصة، المرجع السابق.

الخارجي، أو فيما يتعلق بالمنح الداخلية في الجامعات السعودية، وقد بلغ عدد الطالبات الدارسات في الخارج خلال عام٢٠١٥م (٣٤٦٧٤) طالبة، بنسبة ارتفاع بلغت (٢٧%) مقارنة بأعدادهن في عام ٢٠٠٨م التي بلغت خلال ذلك العام (٨١٢٨) طالبة. كما بلغ عدد الخريجات في دول الابتعاث خلال عام٢٠١٥م (٣٧٢٠) طالبة، بنسبة ارتفاع بلغت (٢٨%) مقارنة بأعدادهن في عام ٢٠٠٨م التي بلغت خلال ذلك العام (٢٠١) طالبة. [١]

٣-المساواة في الخدمات الصحية:

أكد النظام الأساسي للحكم في مادته (٣١) على الحق في تلقي الرعاية الصحية للرجل والمرأة على حد سواء، حيث نصت على: "تعنى الدولة بالصحة العامة و توفر الرعاية الصحية لكل مواطن وأسرته في حالة الطوارئ و المرض والعجز والشيخوخة "، وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه إلى أنه هذا الحق من الحقوق الأساسية المرتبطة بكل شخص، وكل أنظمة المملكة وإجراءاتها السارية في المجال الصحي تضمن تمكين المرأة من حقها في تلقي الرعاية الصحية، ولا يتوفر أي شرط تقييدي لممارسة هذا الحق، كما أن هذا الحق مكفول للنساء الأجنبيات المقيمات في المملكة من خلال نظام الضمان الصحي التعاوني، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، بل إن الأنظمة السارية في المملكة تلزم المستشفيات الحكومية على تقديم الخدمات الصحية اللازمة للحالة الطارئة بغض النظر عن جنسها أو ضعها النظامي.

كما يتم استقبال الحالات الصحية الحرجة في أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية والأهلية بصرف النظر عن أي اعتبار يتجاوز الحالة الماثلة. أما فيما يتصل بالحالات الصحية العادية بالنسبة للمقيمين على نحوٍ نظامي فهي محكومة بنظام الضمان الصحي التعاوني الذي يهدف إلى توفير الرعاية الصحية وتنظيمها لجميع المقيمين في المملكة. والجدير بالذكر أن التزام الوافدين بنظامي الإقامة والعمل يمكن الجهات المعنية من توفير حقوقهن وحمايتها بما فيها الحق في الصحة.

[١] المنصة الوطنية الموحدة: حقوق الإنسان المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم المنصة، المرجع السابق.

المبحث الثاني

التطور القانوني في المجال الحقوقي

تمهيد:

منذ قيامها وضعت المملكة حقوق الإنسان، موضع الاهتمام البالغ، وقد مرت مسيرة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بعدة مراحل، واتخذت أشكالاً وصوراً تتماشى مع معطيات كل عصر ومقتضياته، وتضمنت أنظمة المملكة نصوصاً واضحة وصريحة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم، الذي تضمن مبادئ وأحكام أساسية، تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتمثّل الإطار النظامي لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة ٨ منه على أن "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية"، كما نصت المادة ٢٦ منه على أن: "تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفقاً للشريعة الإسلامية"، كما نصت المادة ١٠ من النظام الأساسي للحكم على أن: "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم"، وتؤمن حكومة المملكة بالدور الحيوي للمجتمع في دعم مسيرة حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تضمنت المادة ١١ من النظام الأساسي للحكم أن المجتمع السعودي يقوم على أساس اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم[١].

وتوالت بعد ذلك الأنظمة التي تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لتَشكَّل الإطار النظامي والمؤسسي المتين الذي يكفل ذلك، مثل نظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من الأنظمة العدلية، كما تضمنت الأنظمة الأخرى كأنظمة العمل، والصحة، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الأنظمة واللوائح أحكاماً تفصيلية للمبادئ والأحكام

[١] المنصة الوطنية الموحدة https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main

الواردة في النظام الأساسي للحكم، والتي تحمي حقوق الإنسان، وتمثل الإطار النظامي الخاص بها.[1]

كما قامت المملكة بإنشاء العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان أو بحقوق محددة منها، بجانب مسؤوليات الجهات الحكومية المعنية بالأساس بأعمال حقوق الإنسان كل في مجال اختصاصه، منها هيئة حقوق الإنسان، اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للطفولة.

.-

وفي هذا العهد الزاهر الميمون جسّد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز نهج المملكة الكريم في حفظ وحماية حقوق الإنسان وصون كرامته وحريته، والقضاء على كافة أشكال التفرقة والتمييز بين المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة بين الجميع، وتجلى ذلك حين قال: "لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة، إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات". [2]

وجاء اهتمام الملك سلمان بقضية حقوق الإنسان كأولوية قصوى، حين جعل شأن حمايتها واستدامتها يتبع له شخصياً، كما أمر بفصل هيئة حقوق الإنسان عن السلطة التنفيذية وربطها

---

[1] المرجع نفسه.

[2] وكالة الأنباء السعودية "واس" بتاريخ ٢٠١٧/١/١م : جزء من كلمة الملك سلمان بن عبد العزيز، لدى استقباله في قصر اليمامة الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، والدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعددًا من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي.

مباشرة بالملك، مما أسهم في تعزيز استقلالية هذه الهيئة، وتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، وجعل حقوق الإنسان في المملكة خيار استراتيجي.

وضمن مسيرة التنمية والبناء التي انتهجتها المملكة تم إطلاق وتنفيذ خطة استراتيجية وشاملة تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فعلى الصعيد الهيكلي والمؤسسي تم إنشاء مجلسين يرتبطان تنظيمياً بمجلس الوزراء هما مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس للشؤون الاقتصادية والتنمية، وإلغاء اثني عشر جهازًا بين مجلس ولجنة وهيئة، لتوحيد التوجهات، وترتيب المسائل المتعلقة بالشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والتنمية، ولرفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق تفاديًا للازدواج، كما تبنت المملكة المنهجية العادلة في التعيينات والوظائف، ومراقبة أداء الأجهزة الحكومية؛ إذ تم التركيز على الكفاءات المتخصصة، ومراقبة أداء الأجهزة أو تقصير المسؤولين بصورة فورية وحازمة، كما تم إنشاء الهيئة السعودية للمحامين، كشخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة، تتمتع المرأة بعضويتها مثل الرجل، كما صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.[1]

ولعلنا هنا نشير إلى ما تم إنشاؤه من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان أو بحقوق محددة منها، بجانب مسؤوليات الجهات الحكومية المعنية بالأساس بإعمال حقوق الإنسان كل في مجال اختصاصه، ومن تلك المؤسسات:

[1] ناصر الشهراني نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية خلال كلمة ألقاها أمام اجتماع في جنيف لمناقشة التقرير، الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٢ شعبان ١٤٣٩ هـ – ٢٧ أبريل ٢٠١٨ مـ رقم العدد [١٤٣٩٥].

المطلب الأول

هيئة حقوق الإنسان[1]

أُنشئت بقرار مجلس الوزراء لتكون جهة حكومية ترتبط مباشرة بالملك تُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وقد منحها تنظيمها صلاحيات واسعة تتيح لها أداء مهماتها باستقلالية وحرية، ومن أبرز هذه الصلاحيات ما يلي:

- التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن.
- إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها.
- زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص ورفع تقارير عنها إلى رئيس مجلس الوزراء.
- تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.
- وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان.

[1] الموقع الرسمي لهيئة حقوق الإنسان السعودية
https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/humanrightsinsaudi/pages/equalityrights.aspx

وقدمت الهيئة تقريرها (الأول) عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، والذي تضمن ما رصدته من ملاحظات تتعلق بتنفيذ الأجهزة الحكومية ما يخصها من التزامات المملكة بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وما تلقته من شكاوى في هذا الشأن، خاصةً ما يتعلق بالسجناء والموقوفين, والحق في اللجوء إلى القضاء والمساواة أمامه، وفي الحماية من التعسف والتعذيب، وضمان السلامة الجسدية، وحق السمعة والكرامة، والحق في حرية الحركة والتنقل، وقضايا الجنسية والإقامة، وغيرها من الحقوق الأساسية، إضافة إلى ما يتعلق بالحق في العمل، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والحماية من العنف الأسري، وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يتعلق بحقوق الفئات الخاصة بما فيها المرأة والطفل وذوي الإعاقة وكبار السن.

ومن خدمات الهيئة:

- طلب مشورة أو دعم في مسائل حقوق الإنسان.
- طلب المشاركة في تنظيم مؤتمر أو ندوة أو دورة تدريبية.
- طلب محاضرة توعوية في مجال حقوق الإنسان.
- طلب ركن توعوي في مجال حقوق الإنسان.
- إبداء الرأي حول مشاريع الإعلانات والأدلة الاسترشادية والاستراتيجيات الإقليمية الدولية.
- إبداء الرأي في الصكوك الدولية.
- إعداد تقارير المملكة.
- مراجعة نظام قائم.
- طلب النشرات والمجلات والمطبوعات التوعوية.

المطلب الثاني

اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص[1]

شُكلت بموجب قرار مجلس الوزراء برئاسة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان، وتضم في عضويتها ممثلين من وزارات: الداخلية، والخارجية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، والعمل، والثقافة والإعلام، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وتعتبر هذه اللجنة من أهم الآليات الوطنية لتنفيذ "نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص"، وتُعنى بعدد من المهام منها:

- متابعة أوضاع الضحايا لضمان عدم معاودة إيذائهم.
- وضع سياسة تحث على البحث النشط عن الضحايا وتدريب رجال إنفاذ القانون على وسائل التعرف عليهم.
- التنسيق مع السلطات المختصة لإعادة المجني عليه لموطنه الأصلي في الدولة التي يحمل جنسيتها أو إلى مكان إقامته في أي دوله أخرى متى طلب ذلك.
- التوصية بإبقاء المجني عليه في المملكة وتوفيق أوضاعه النظامية بما يمكنه من العمل إذا أقتضى الأمر ذلك.

[1] نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص: مرسوم ملكي رقم م / ٤٠ وتاريخ ٢١ / ٧ / ١٤٣٠ هـ، الموقع الرسمي لرؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية. https://www.ncct.gov.sa/ar/nzam-mkafht-jraym-alatjar-balashkhas

المطلب الثالث

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

وهي مؤسسة وطنية غير حكومية ليس لها أي ارتباط بأي جهاز حكومي، وتحظى بالاستقلال التام في جميع شئونها، وتُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنه سواء كان مواطناً أو مقيماً أو زائراً، وتتعامل مع الجهات الحكومية والجمعيات غير الحكومية والمنظمات الدولية بما يحقق الأهداف التي قامت من أجلها وفق نظامها الأساس. ومن أبرز مهماتها:[1]

- التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم، وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
- التأكد من تنفيذ المملكة التزاماتها تجاه قضايا حقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.
- تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويمثل الجمعية أعضاءٌ أكاديميون ومتخصصون في المجالات المختلفة التي تتصل بحقوق الإنسان من الرجال والنساء، وتصدر تقارير سنوية تتناول حالة حقوق الإنسان في المملكة، كان آخرها تقريرها الثالث عن حالة حقوق الإنسان في المملكة بعنوان " طموح قيادة وضعف أداء أجهزة ".

[1] الموقع الرسمي لهيئة حقوق الإنسان السعودية، المرجع السابق.

المطلب الرابع

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني[1]

يهدف إلى معالجة القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضايا حقوق الإنسان، من خلال الحوار الشفاف والموضوعي الذي يساهم فيه جميع أفراد المجتمع بمختلف أطيافه ومكوناته، ومن أهدافه إيجاد بيئة ملائمة وصالحة لممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، وقد عقد المركز العديد من اللقاءات الوطنية في مختلف مناطق المملكة، والتي تناولت مواضيع مهمة منها: المرأة وحقوقها وواجباتها، التعليم: الواقع وسبل التطوير، مجالات العمل والتوظيف، وحقوق الإنسان.

المطلب الخامس

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

ترتبط الهيئة مباشرة بالملك، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري بما يضمن لها مباشرة أعمالها بكل حيادٍ ودون تأثير من أي جهةٍ كانت، وتهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ويشمل اختصاصها متابعة نشاط جميع الجهات الحكومية بلا استثناء، والشركات التي تملك الدولة فيه نسبة (٢٥%) فأكثر. ومن ضمن اختصاصاتها متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة[2].

[1] الوقع الرسمي لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني https://www.kacnd.org .

[2] الموقع الرسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد https://www.nazaha.gov.sa/Pages/Default.aspx

المطلب السادس

برنامج الأمان الأسري[1]

برنامجٌ وطني غير حكومي يهدف إلى حماية الأسرة من العنف، من خلال رصد حالات الإساءة ودراستها وإفادة الجهات المختصة في هذا المجال، والتوعية بأضرار العنف، ويعتمد البرنامج ضمن آلياته " السجل الوطني لحالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال في المملكة العربية السعودية بالقطاع الصحي، وهو سجل إلكتروني مركزي متطور تُدخل فيه بيانات ديموغرافية وتشخيصية وعلاجية وإحالات من قبل مراكز حماية الطفل مباشرة عبر الإنترنت عند رصد حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال، وتحدث بشكل مستمر، بهدف الخروج بإحصاءات سنوية تساهم في إعداد رؤية متكاملة لصانعي استراتيجيات حماية الطفل في المملكة، ويعدّ خط مساندة الطفل الهاتفي (١١٦١١١) أحد أبرز الآليات المنفذة تحت مظلة البرنامج والتي تهدف إلى مساندة ودعم الأطفال دون سن الثامنة عشرة ممن يتعرضون لسوء المعاملة أو الإهمال أو مشاكل قد تؤثر على نموهم ونمائهم، حيث يوفر هذا الخط الخدمات الاستشارية المجانية للأطفال ومقدمي الرعاية لهم، وتحويل الحالات التي تستدعي التدخل إلى الجهات المعنية برعاية الطفولة.

المطلب السابع

مجلس شؤون الأسرة

يتولى المجلس مهمة رعاية شؤون الأسرة، ويتشكل من لجان فنية من بينها لجنة الطفولة، ولجنة كبار السن، ولجنة المرأة. وقد تم إنشاء لجنة تعنى بالحماية الأسرية ضمن لجان المجلس ومن أبرز اختصاصاته:

[1] الموقع الرسمي لبرنامج الأمان الأسري السعودي. https://nfsp.org.sa

- إعداد مشروع استراتيجية للأسرة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ورفعه لاستكمال الإجراءات النظامية، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بصفة دورية.
- العمل على قيام الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالأسرة بأدوارها، وتحقيق غاياتها، والتنسيق بينها؛ لتكوين الرؤية المشتركة للأسرة.
- التوعية بحقوق أفراد الأسرة وواجباتهم في الإسلام.
- تحديد المشكلات والمخاطر التي تتعرض لها الأسرة، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.
  - توعية المجتمع بأهمية قضايا الأسرة، وسبل معالجتها.
  - تشجيع المشاركة الأهلية في الاهتمام بقضايا الأسرة، وطرح الحلول لمعالجتها.
  - تقديم الرأي للجهات المعنية حيال التقارير الوطنية التي تعد عن الأسرة (الطفولة، والمرأة، وكبار السن) في المملكة.

وإذا ما قارنا بين حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وبين حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية سنجد أن المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري المجلس مؤسسة وطنية مستقلة ترأسها السفيرة مشيرة خطاب. وقد تأسس المجلس في عام ٢٠٠٤ بموجب قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ برئاسة الدكتور بطرس بطرس غالى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، وجاء القرار بإنشاء المجلس وفقاً للتوصية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، والخاصة بإنشاء مؤسسات وطنية لمساعدة الحكومات بالرأي والمشوري في النهوض والارتقاء بحالة حقوق الإنسان بمفهوم شامل يتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهو ما يعني أنه هناك تنافس أو صراع بين هذه المؤسسات والجهات الرسمية. والمجلس يتكون من ٢٥ عضواً، رئيس المجلس ونائباً للرئيس وأميناً عاماً يختار وفقاً للقانون يتم عرض أسماء المرشحين من مختلف الجهات إلى اللجنة العامة لمجلس النواب ثم

يتم انتخابهم من قبل أعضاء مجلس النواب في جلسة عامة. ويتم اختبار الأمين العام للمجلس من غير أعضائه في أول اجتماع له بعد انتخابه[١].

وقد تم تعديل القانون الخاص بتأسيس المجلس في عام ٢٠١٧م على النحو التالي:

(المادة الأولى)

المجلس القومي لحقوق الإنسان مجلس مستقل، يهدف إلى تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة بمقتضى أحكام الدستور، وفى ضوء وفي ضوء الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التي تصدق عليها مصر كما يهدف إلى ترسيخ قيمها ومشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها ويشار إليه في هذا القانون بـ "المجلس".

ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري في ممارسة مهامه وأنشطته واختصاصاته ويكون مقر المجلس في محافظة القاهرة أو أحد المحافظات المجاورة لها وله الحق في إنشاء فروع ومكاتب في جميع محافظات الجمهورية.

(المادة الثانية)

يُشكل المجلس من رئيس ونائب وخمسة وعشرين عضوًا يتم اختيارهم من بين الشخصيات العامة المشهود لها بالخبرة والاهتمام بمسائل حقوق الإنسان أو من ذوي العطاء المتميز في مجال حقوق الإنسان على أن يكون من بينهم أحد أساتذة القانون الدستوري بالجامعات المصرية وذلك لدورة مدتها أربع سنوات ولا يجوز تعيين أي منهم بالمجلس لأكثر من دورتين متتاليتين[٢].

---

[١] الموقع الرسمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان المصري https://nchr.eg/ar/establishment

[٢] وثيقة تعديل القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣م بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧م https://nchr.eg/ar/establishment

وفيما يتعلق بالمجالات التي يعمل فيها المجلس القومي لحقوق الإنسان تشمل جميع مستويات الحكومة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية وكذلك المواطنين. ونتيجة لذلك، تم تقسيم عمل المجلس إلى لجان. وتضم كل لجنة متخصصين في كل مجال من مجالات حقوق الإنسان، مما يسمح بالتنسيق الفعال مع الهيئات والجهات ذات الصلة ويتشكل المجلس من مجموعة من اللجان لكل منها اختصاصاته وهي:

- لجنة الحقوق المدنية والسياسية
- لجنة الحقوق الثقافية
- لجنة العلاقات الدولية
- لجنة الحقوق الاجتماعية
- لجنة الحقوق الاقتصادية
- لجنة الشئون التشريعية
- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة ويتبعها منظومة الشكاوى
- لجنة نشر ثقافة حقوق الإنسان[١]

وفي ضوء ما سبق سنحاول عقد مقارنة بين فاعلية كل من هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية والمجلس القومي لحقوق الإنسان من حيث التعامل مع القضايا الخاصة بحقوق الإنسان المختلفة وسنبدأ أولاً بهيئة حقوق الإنسان حيث شاركت الهيئة في دراسة بعض الموضوعات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وهي على النحو الآتي:[٢]

[١] الموقع الرسمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان: المرجع السابق

[٢] هيئة حقوق الإنسان السعودية: التقرير السنوي ١٤٤٠ هـ -١٤٤١ هـ / ٢٠١٩ م، ص ٥٠ .

- مشروع مذكرة التفاهم للتعاون الفني بين المملكة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- دور المرأة السعودية في المجتمع وفي قطاعات الأعمال المختلفة في الجهات الحكومية.
- ضبط وكشف عمليات التهريب للمخدرات وذلك للحد من تطبيق عقوبة الإعدام في المملكة.
- زواج القاصرات.
- إيجاد آلية للاستعانة بمحام أثناء إجراءات التحقيق مع المتهم الذي لا يكون قادرًا على الاستعانة بمحام أو وكيل للدفاع عنه على نفقة الدولة.
- التوقيع على وثيقة الميثاق الطوعي بين الدول والأمين العام للأمم المتحدة لدعم الالتزام المتبادل والتضامن والقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة.
- إنشاء إدارات حقوق الإنسان في الوزارات والمصالح الحكومية.
- الإعلان عن تنفيذ حكم القتل بحق الأجنبي قبل إبلاغ بعثة بلاده.
- آلية التعامل مع أصحاب الماشية من القطريين الموجودين بالمملكة والمركبات التي تحمل لوحات قطرية داخل المملكة.
- إنشاء دور إيواء تخصص لإيواء الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء أو الإهمال.
- توصيات اللجنة الوطنية للصحة النفسية وعلاج الإدمان.

- طلب وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تعديل اسم (دور الملاحظة الاجتماعية) إلى (دور الأحداث للذكور) واسم (مؤسسات رعاية الفتيات) إلى (دور الأحداث للإناث).
- إسناد مهمة إيواء العاملات المنزليات ومن في حكمهن إلى القطاع الخاص.
- مقترح إيجاد مبان مناسبة وملاصقة لسجون النساء لإيواء أطفال السجينات.
- الترتيبات الخاصة بأولاد المواطنة السعودية من غير السعودي.
- وضع ضوابط تكفل حق الطفل غير السعودي في التعليم والرعاية الصحية مدة إقامته في المملكة وحتى إجراءات ترحيلهم مع أسرهم أو تجديد إقاماتهم.
- استثناء المستفيدين من مراكز تأهيل ذوي الإعاقة غير الحكومية –ممن تثبت تقاريرهم الطبية المعتمدة وجود مشكلة نمائية تمنعهم من النضج الجسدي للوصول إلى مرحلة البلوغ–من الحاقهم بأقسام الذكور.
- طلب الموافقة على إصدار أمر بجواز التبليغات الواردة في نظام الإجراءات الجزائية عبر الرسائل الإلكترونية كالرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف.
- التوصيات الواردة في العرض المقدم من الهيئة في شأن تحديد المؤشرات الدولية ذوات الصلة بحقوق الإنسان وتحسين ترتيب المملكة في تلك المؤشرات.
- ظاهرة تهريب الأطفال من الدول المجاورة.
- اتفاقية التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لتعزيز آليات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة العربية السعودية (المرحلة الأولى)[1].

[1] هيئة حقوق الإنسان السعودي: التقرير السنوي، المرجع السابق، ص ٥٢.

وتتابع هيئة حقوق الإنسان –وفقاً لاختصاصاتها الواردة في تنظيمها –الجهات الحكومية المعنية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، وذلك من خلال أداء المهمات المتمثلة في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، والجولات الميدانية، وإشرافها على إعداد مشروعات تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، ورفع ما يلزم منها من قبل رئيس الهيئة إلى الملك.

وقد أشرفت الهيئة من خلال اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير على إعداد التقارير والمذكرات الآتية:

- تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الخاص بالمملكة الإضافي، وهو تقرير يقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (٥/ ١) وتم اعتماده بالأمر الملكي رقم ٣٠١٤٠ وتاريخ ٢/٦/١٤٤٠ هـ

- مذكرة الإجابة على قائمة المسائل الصادرة عن لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأمم المتحدة وتم إرسال المذكرة إلى وزارة الخارجية بكتاب الهيئة رقم ٢٠٩٠ وتاريخ ٧/ ٥/ ١٤٤٠ هـ

- مذكرة تتضمن معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الفقرتين ٢٠ (أ) و٢٤ (ب)، وتم إرسال المذكرة إلى وزارة الخارجية بكتاب الهيئة رقم ١١٧٦ وتاريخ ١٤ / ٢/ ١٤٤١ هـ[١].

- كما أبدت الهيئة رأيها في عددٍ من الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها، سواء بقبول أو رفض الانضمام إليها، أو التحفظ على بعض بنودها، متخذةً من الشريعة الإسلامية السمحة والقيم المجتمعية والثقافية الأصيلة للمملكة

[١] هيئة حقوق الإنسان السعودي: التقرير السنوي، المرجع السابق، ص ٥٤.

مرجعية لرأيها، وهي على النحو الآتي:

١. البروتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.

٢. تعديل الفقرة (١) من المادة ٢٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١].

وقد نصَّت الفقرة (٥) من المادة (الخامسة) من تنظيم هيئة حقوق الإنسان على اختصاص مجلس الهيئة "بالموافقة على تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، ورفع ما يلزم منها من قبل رئيس الهيئة إلى الملك".

وقد أعدت الهيئة وفقًا لاختصاصها عددًا من الردود على التقارير التي تناولت موضوعات خاصة عن المملكة في مجال حقوق الإنسان ومنها:

- تقرير يتضمن الرد على تقريري وزارة الخارجية البريطانية حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم لعامي (٢٠١٧ م) و (٢٠١٨ م) وهو تقرير سنوي تصدره وزارة الخارجية البريطانية في كل عام عن حالة حقوق الإنسان في العالم، ويلقي نظرةً عامة على نشاط الوزارة وبعثاتها الدبلوماسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ويقدم تحليلًا لأوضاع حقوق الإنسان في أنحاء العالم، ويقدَّم هذا التقرير إلى البرلمان من قبل وزير الخارجية البريطاني، وقد شمل عدة دول من ضمنها المملكة العربية السعودية.

- وقد تضمن تقريرا وزارة الخارجية البريطانية لعامي (٢٠١٧ م) و (٢٠١٨ م) فيما يخص المملكة العربية السعودية عدة موضوعات شملت: حقوق المرأة، وعقوبة الإعدام، وحرية الدين والمعتقد، وحرية التعبير، ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

- وتم دراسة الجزء الخاص بالمملكة في التقريرين والرد على المزاعم الواردة فيهما. وبناءً على التوجيهات السامية في هذا الشأن تمت الكتابة إلى المقام السامي ورأي الهيئة بإحالته

[١] المرجع نفسه

لوزارة الخارجية لتعميمه على سفارات المملكة وبعثاتها الدائمة للاستفادة منه في بيانات المملكة والرد على ما يثار من ادعاءات من قبل ممثلي بعض الدول والمنظمات الدولية.

- تقرير يتضمن الرد على المزاعم الواردة عن المملكة في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حالة حقوق الإنسان في العالم الصادر عام (٢٠١٧ م) و (٢٠١٨ م) وهو تقرير سنوي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان في العالم امتثالًا للمادتين ١١٦(د) و ٥٠٢ (ب) من القانون الأمريكي للمساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ م بصيغته المعدلة، ومن ثم تتولى الوزارة رفعه إلى الكونغرس، وينص القانون على أن يقوم وزير الخارجية، بحلول ٢٥ فبراير من كل عام، بتسليم رئيس مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ «تقريرًا شاملًا وكاملًا حول أوضاع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، ضمن المعنى المنصوص عليه في المادة الفرعية (أ) في الدول التي تتلقى مساعدات بموجب هذا الجزء، و ... في جميع الدول الأجنبية الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والتي لا تتم تغطية أوضاع حقوق الإنسان فيها في أي تقرير آخر بموجب هذا القانون".

- ولم يختلف التقرير عام ٢٠١٨ م من ناحية حدته وأسلوب التطرق للمواضيع التي يتناولها التقرير سنوياً عن التقارير في الأعوام السابقة، ولكن نسبة التغطية لهذا العام زادت عن الأعوام السابقة بحكم كثرة المزاعم والادعاءات فيما يخص حقوق الإنسان لهذا العام في ضوء التطورات الأخيرة، وما أثير من مزاعم حول الموقوفات[١].

وقد تضمن كل من التقريرين الموضوعات التالية: احترام كرامة الأشخاص، واحترام الحُريَّات المدنية، وحرية المشاركة في النشاط السياسي، والفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة، والتمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص، وحقوق العُمَّال، إلى جانب ادعاءات تتعلق بالحالات الفردية الواردة فيه. وتمت دراسة الجزء الخاص بالمملكة في التقريرين والرد

[١] هيئة حقوق الإنسان التقرير السنوي ، المرجع السابق، ص ص ٥٥- ٥٦.

على الادعاءات الواردة فيهما، حيث تم الرفع عنه للمقام السامي وصدر التوجيه الكريم بإحالة الموضوع إلى مجلس الشؤون السياسية والأمنية لإكمال اللازم.

- تقرير يتضمن الرد على الجزء الخاص بالمملكة في تقرير الهيئة الأمريكية للحريات الدينية الدولية الصادر لعام ٢٠١٨ م، وهو تقرير سنوي تصدره الهيئة الأمريكية لحرية الأديان الدولية (USCIRF) حول حالة الحريات الدينية الدولية، وتعتبر الهيئة الأمريكية جهة استشارية حكومية مستقلة، تعمل على مراقبة الحرية الدينية حول العالم ودراسة أوضاع الحرية الدينية في دول معينة. ومن أبرز مهامها تقييم مدى تطبيق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لقانون الحرية الدينية (IRFA) وتقديم التوصيات السياسية للرئيس الأمريكي ووزير الخارجية والكونجرس.

وقد استهلت الهيئة الأمريكية لحرية الأديان الدولية في تقريرها ٢٠١٨ م في الجزء الخاص بالمملكة بالنتائج التي توصلت إليها ووضعتها تحت عنوان (النتائج الرئيسية) ومن ثم التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية، ويليه معلومات مرجعية عن المملكة العربية السعودية، ثم الحديث عن أوضاع

الحريات الدينية في عام ٢٠١٨ م، الذي بدأ بالحديث عن التطورات الإيجابية ثم الادعاءات، وخُتم التقرير في الحديث عن السياسة الأمريكية، وتقرير الآراء المستقلة الوارد من السيد «جوني مور»، مفوض الهيئة الأمريكية لحرية الأديان الدولية. وقد لوحظ أن التقرير جاء أقل حدة من تقارير الأعوام السابقة، وأورد التقرير (٤ توصيات) إلى الحكومة الأمريكية.

وتمت دراسة الجزء الخاص بالمملكة والرد على الادعاءات الواردة فيه، حيث تم الرفع عنه للمقام السامي وصدر التوجيه الكريم بإحالة الموضوع إلى مجلس الشؤون السياسية والأمنية لإكمال اللازم[١].

[١] المرجع نفسه: ص ص ٥٦ –٥٧.

وفيما يتعلق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر خلال نفس الفترة الزمنية فقد شارك المجلس في العديد من الموضوعات ومنها:

- المشاركة في إصدار قانون التنظيم المؤسس لجهات الدواء والمستحضرات والمستلزمات والأجهزة الطبية "هيئة الشراء الموحدة"
- تعديل بعض أحكام قانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية للعاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة غير المخاطبين بالقانون رقم ١٤ ل سنة٢٠١٤م، وبمد الخدمة لأعضاء المهن الطبية وإنشاء صندوق التعويض عن مخاطر المهنة.
- شارك المجلس في الرقابة على سير العملية الانتخابية خلال انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، كما شارك في الرقابة على فرز الأصوات والتطورات المتعلقة بالعملية الانتخابية بشكل لصيق والتواصل مع اللجنة العليا للانتخابات
- وضع مجموعة من التوصيات لوزارة الداخلية فيما يتعلق بحقوق السجناء في السجون المصرية وكانت من أبرز هذه التوصيات:

- بحث إمكانية عقد برتوكول تعاون بين المجلس وقطاعي مصلحة السجون وحقوق الإنسان في وزارة الداخلية يتضمن برامج تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في القطاعين.
- إتاحة الاتصالات التليفونية والمراسلات للسجناء داخل السجون للتواصل مع أهليتهم للاطمئنان عليهم في ظل حائجة كورونا وما ترتب عليه من تعليق زيارات السجون.
- إتاحة المعلومات الدقيقة والصحيحة في الوقت المناسب حتى يستطيع المجلس النهوض بدوره في إدارة الأزمات التي تفتعلها الوسائل الإعلامية المغرضة فيما يتصل بحقوق الإنسان.

- تأكيد زيادة التفاعل مع الشكاوى المحالة من المجلس إلى وزارة الداخلية سعيا إلى الانتصاف لأصحابها.

- إيجاد آلية عاجلة وسريعة من قبل الداخلية والمجلس للتدخل في الحالات الحرجة التي تستدعي سرعة في التعامل ورد الفعل، وتكون على مستوى عال للمسئولين من الطرفين كنقاط اتصال.

- بحث تنظيم زيارات السجون خلال فترة ما بعد جائحة ك وروناً[1].

كما نجح المجلس في تشكيل اللجنة العليا لحقوق الإنسان بعد قرار من السيد رئيس الوزراء في نوفمبر ٢٠١٨ بناءً على توجيه من السيد رئيس

الجمهورية، وأوكل إليها إدارة آلية التعامل مع ملف حقوق الإنسان، والرد على الدعاءات المثارة ضد مصر بشأن حقوق الإنسان، وتشكلت اللجنة برئاسة السيد وزير الخارجية وعضوية ممثل للوزارات والجهات التالية: الدفاع والتضامن الاجتماعي، والعدل، وشئون مجلس النواب ، والداخلية ، والمخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والمجالس القومية للمرأة والأمومة والطفولة وشئون الإعاقة، وهيئة الاستعلامات، والنيابة العامة، وإذا ترأس وزير الخارجية اجتماعات اللجنة فله أن يدعو من يراه من الوزراء ورؤساء الجهات المشار إليها.

وحدد قرار إصدار اللجنة عشر اختصاصات لها شملت:

- وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل لتنفيذها من الجهات المعنية ومتابعتها.
- متابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، واقتراح التدابير والإجراءات التشريعية اللازمة، ومتابعة ما ي ت خذ من إجراءات لتنفيذها.

[1] محمد فايق: التقرير السنوي الخامس عشر للمجلس القومي لحقوق الإنسان لعامي ٢٠١٩/٢٠٢٠م، ص ١٥٩.

- رصد المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان في مصر التي تثار على الصعيد الدولي ومعالجتها.
- إعداد ملف مصر الذي يعرض في آلية المراجعة الدورية الشاملة، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تقبلها مصر.
- وضع السياسات والخطط الكفيلة برفع الوعي والرتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة على إنفاذ أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- إ عداد قاعدة بيانات مركزية بالتنسيق مع المراكز البحثية القومية المتخصصة والبيانات والخبرات المتعلقة بمجال عملها.
- تفعيل التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة للحصول على الدعم الفني والمالي المتاح لمساعدة الحكومة المصرية في البناء المؤسسي في مجال حقوق الإنسان.
- التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية المناظرة بغرض تبادل الخبرات.
- إعداد تقرير سنوي حول الجهود الوطنية للمجالات ذات الصلة وتعزيز حقوق الإنسان.
- اقتراح القوانين والتعديلات المتعلقة بمجال دعم حقوق الإنسان وتعزيزها.
- وتُكون للجنة أمانة فنية تتولى القيام بأعمالها والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية لوزارة الخارجية التي يتولى القيام بأعمالها قطاع حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية بوزارة الخارجية، ويجوز للأمانة الفنية الاستعانة بعدد كاف من الدبلوماسيين والقانونيين والفنيين والإداريين والخبراء والمتخصصين في مجال عمل اللجنة ، ويختارهم رئيس اللجنة عن طريق الندب أو الإعارة أو التعاقد وفق القوانين واللوائح

المعمول بها في هذا الشأن، ويُخصص مقر مناسب للجنة متى تيسر ذلك، وتتولى وزارة المالية توفير الاعتمادات المالية للجنة وأمانتها الفنية.[١]

كما يقوم المجلس القومي بمراجعة المناهج الدراسية من منظور حقوق الإنسان الذي بدأ في سنواته الأولى، حيث تعاون مع وزارة التربية والتعليم في إجراء مراجعة علمية شاملة للكتب الدراسية لمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والتي كانت قد بدأت في عام ٢٠٠٦م ثم توقفت وتم استأنفها في عام ٢٠٢٠م

وقد شارك المجلس اللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في افتتاح أول دار إيواء لضحايا الإتجار بالبشر في ٢٠٢٠/٩/٥م وقد أكد المجلس أن مصر من أكثر الدول نجاحًا في مكافحة هذه الجريمة عبر منظومة من القوانين وبرامج الحماية الاجتماعية التي تحظى بأولوية لدى القيادة السياسية، حيث أطلقت كثير من البرامج والمبادرات لمساعدة الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية وتوفير حياة كريمة للمواطنين لحمايتهم من الخضوع لمنظمي ولتحقيق ذلك شاركت اللجنة في الحملة القومية "معًا لمكافحة الإتجار بالبشر" عبر إعلانات تلفزيونية ومهرجان القاهرة السينمائي الدولي وعقد الكثير من الندوات التثقيفية بهذا الشأن[٢] .

كما بادر المجلس بتقديم تقرير مواز للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة "سيداو" في ثنايا التقرير الذي قدمته الحكومة المصرية عن التقدم الذي أحرزته الدولة في تذليل العقبات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تبطئ تقدم المرأة على طريق يمثل حقوقها الكاملة التي ناضلت من أجله ا، وتعززت بشكل خاص في الدور الذي لعبته – وماتزال– منذ ثورة يونيو ٢٠١٣ وقد اتبع هذا التقرير نهج مبدأ التفاعل مع التوصيات الصادرة

[١] محمد فايق: التقرير السنوي الخامس عشر المرجع السابق: ص١٦٠.

[٢] المرجع نفسه: ص ١٧٠.

عن لجنة "سيداو"، ثم تناول الموضوعات الرئيسة لحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية وسبل حمايتها من العنف[1]

المبحث الثالث

الجانب التجاري والاستثماري في التشريعات الجديدة

تمهيد:

تهتم المملكة العربية السعودية باقتصادها وازدهاره، وتهدف إلى أن تكون وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستمرار والتوسع؛ لذا خصصت وزارة تُعنى بالاستثمار من أهم مهامها تمكين المستثمرين من الوصول للفرص الاستثمارية، وتقديم التسهيلات والمرونة لهم، وغيرها من الخدمات.

وتمتلك المملكة العربية السعودية إمكانات وفرصاً متميزة للمستثمرين. وهي عضو من أعضاء مجموعة العشرين (G20)، ويزيد عدد سكانها على ٣٤ مليون نسمة معظمهم من الشباب ذوي التعليم العالي كما تمتاز المملكة بالوفرة في مواردها الطبيعية، وموقعها الاستراتيجي الذي يحمل مكانة استراتيجية في قلب طرق التجارة الرئيسية بين القارات الثلاث.

وفي إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، نجحت العديد من الإصلاحات الاقتصادية في تشكيل فرص تجارية جديدة، والرفع من الأصول الاستراتيجية الرئيسية للمملكة العربية السعودية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتنويعه.

لذلك أعادة الحكومة تنظيم وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية ليتواكب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ففي ١٤٤٢/١٠/١٣ صدر قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالموافقة على

[1] المرجع نفسه، ص١٨٠.

تنظيم وزارة الاستثمار وجاء هذا التنظيم على النحو الذي بينه المواد من المادة الأولي وحتى المادة الخامسة من تنظيم الاستثمار[١].

المطلب الأول

الاستثمار المحلي

تحرص المملكة العربية السعودية على حصر وتطوير الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلي من خلال تقديم التسهيلات والخدمات للمستثمر، وتتولى وزارة الاستثمار القيادة في تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة، وتساعد المستثمر المحلي من خلال:

- إجراء التحاليل الاقتصادية للسوق، سواءً من خلال توفير المعلومات المتنوعة والمعيارية أو من خلال توفير التقارير وتطويرها ودراسات الحالة ومشاركة هذه المعلومات على قواعد البيانات والمساعدة في دراسات الجدوى.

- بناء الشراكة والربط مع الجهات التجارية والصناعية ومع الشركات المحلية لشراكات محتملة.

- تجهيز الزيارات الميدانية للمستثمر وتجهيز اللوجستيات والحجوزات والتنسيق للاجتماعات مع الجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة.

- تقديم جميع المساعدات المتعلقة ببدء العمل من بحث عن موقع مناسب وتقديم المشورات القانونية والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص[٢].

---

[١] تنظيم وزارة الاستثمار: الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار
/https://misa.gov.sa/ar/ministry-of-investment-statute

[١] مبادئ الاستثمار وسياساته في المملكة: موقع وزارة الاستثمار
https://www.misa.gov.sa/ar/investment-principle

ولتسهيل ممارسة الأعمال ومعالجة المشكلات التشغيلية للمستثمرين أصدرت وزارة الاستثمار دليل الخدمات ويهدف هذا الدليل إلى توضيح متطلبات وإجراءات الخدمات المقدمة في وزارة الاستثمار لرفع الكفاءة في تنفيذ الخدمات بالجودة التي تليق بالعملاء. كما يهدف هذا الدليل لتوفير مرجعية لجميع منسوبي وزارة الاستثمار وجمهورها من العملاء والجهات ذات العلاقة بما يضمن تعزيز الشفافية والوضوح في إجراءات الخدمات المقدمة وتوحيد آليات التنفيذ[١].

ومن سعي المملكة لرفع مستوى الحماية في ممارسة الأعمال التجارية أقر مجلس الوزراء السعودي لأول مرة نظاماً للإفلاس والتعثر المالي بهدف تحسين البيئة الاستثمارية، حيث شكل "لجنة الإفلاس" في ١٤٣٩هـ من خمسة أعضاء أو أكثر من ذوي الخبرة وفق الجريدة الرسمية، حيث تعمل اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتهدف الخطوة لتنظيم إجراءات الإفلاس كالتسوية الوقائية، وإعادة التنظيم المالي، والتصفية الإدارية، تعمل أيضاً على التسوية الوقائية لصغار المدينين وإعادة التنظيم المالي الخاص بهم، حيث يستطيع المدين، بحسب النظام الاستفادة من إجراءات الإفلاس لتنظيم أوضاعه المالية.[٢]

تنبع أهمية نظام الإفلاس في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي من أهمية الأهداف والغايات التي يسعى لتحقيقها، فهو في حقيقته وسيلة لتحقيق غايات وأهداف يبتغيها المشرع حتى يحافظ على المصلحة والتي اعتبرها الشارع الحكيم من الضروريات الخمس، التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وسائر الشرائع الأخرى، وهي حفظ المال.[٣]

---

[١] دليل خدمات وزارة الاستثمار الإصدار الثامن ٢٠٢٠م
https://misa.gov.sa/media/1728/misa-service-manual-8th-edition-ar-v17.pdf

[٢] الموقع الرسمي للجنة الإفلاس
https://bankruptcy.gov.sa/ar/AboutBC/Role/Pages/default.aspx

[٣] إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: الموافقات (٨/٢) الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص ١٤٥.

وإذا كان نظام الإفلاس يعتبر وسيلة لحفظ أمر ضروري وهو حماية الحقوق المالية فهو من أفضل الوسائل[1]؛حيث تبرز أهمية نظام الإفلاس السعودي بأنه يعتبر نظاماً راقياً جداً من حيث الصياغة, ومن حيث أنه تطبيق قانوني لحماية أصحاب المؤسسة أو أصحاب الشركة والمدينين فبالتالي تطبيق النظام بصورة عادلة وبإعطاء أولويات للمدنيين , حيث سيشكل القانون الجديد خطوة مهمة وأساسية في إيجاد إطار تشريعي وقانوني يعزز بيئة الاستثمار في المملكة وجذب الاستثمار عن طريق تسهيل أعمال الشركات التجارية, وكذلك تبسيط إجراءات ما بعد الإفلاس، ما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني, وينقلها إلى مستويات متقدمة من المرونة ورفع كفاءة وفعالية النظم الخاصة بالإفلاس أو الوقاية من الإفلاس، لما فيه مصلحة الكيانات التي ستستفيد من النظام الجديد، وتكون لها فرصة استعادة كيانها في الاقتصاد من جديد[2] .

كما سيوفر القانون الجديد فرصة مهمة للكيانات المتعثرة بأن تشعر بوجود أدوات قانونية للخروج من التعثر عبر التسوية تحت الإشراف القضائي، وبالاعتماد على عناصر قضائية، تتلاءم مع طبيعة العمل التجاري والاستثمارات بمختلف أنواعها وآجالها من طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، أو مكونات القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وهذه عناصر مهمة في المفاوضات التي تشهدها مختلف الكيانات المتعثرة.

كما يعد هذا القانون مكملاً لقانون الاستثمار الجديد في إطار حزمة من التشريعات تقوم بها الدولة لتطوير المنظومة التشريعية لمواكبة التغيرات الاقتصادية الحاصلة الأن, وكذلك لتنظيم عملية الاستثمار داخل الدولة, والتي تعتبر رسالة طمأنة من الدولة للمستثمرين لما يحققه هذا النظام من مرونة وسرعة في التعامل مع المشاكل التي تواجه المستثمرين من نظام المحكمة التجارية لسنة ١٣٥٠هـ في الفصل العاشر بشأن الإفلاس, حيث عملية الإفلاس في النظام

---

[1] أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١٠٤/١) دار الكتب العلمية – بيروت، ودار أم القرى – القاهرة) طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩١ م ، ص ٢١٥.

[2] دينا عبد الله صالح عبد الله: القواعد القانونية الإجرائية للإفلاس وفقا للنظام السعودي لسنة ٤١٩٣ هـ، شبكة المؤتمرات العربية، المؤتمر الدولي العلمي العاشر، إسطنبول، ٢٠١٩، ص ص: ٢٣٠١– ٢٣٠٥.

القديم تعاني من طول المدة وعدم التنظيم والعشوائية وهو ما تسبب في تخويف الكثير من المستثمرين فيعتبر هذا النظام الجديد من نظام الإفلاس نقطة مضيئة في منظومة العلاقة بين المستثمر والدولة والمواطن[١].

لذا فإن نظام الإفلاس هو نظام قانوني يطبق على الجهات التجارية أو الخدمية لحماية الطرفين بشكل متوازي. فهذا القانون قانون لتقويم المشروعات المتعسرة وتصفيتها، هذا يعني انه في المقام الأول قانون لتقويم المشروع المتعسر وتصفيته إذا كان فكرة التصفية كذلك تبرز أهميته في أهداف هذا النظام الجديد وهو تنظيم إجراءات الإفلاس التي يسعى النظام لتحقيقها وهي:

أ/ التسوية الوقائية وفيها التسوية الوقائية لصغار المدينين.

ج/ إعادة التنظيم المالي. وإعادة التنظيم المالي لصغار المدينين.

و/ التصفية وفيها التصفية لصغار المدينين. والتصفية الإدارية[٢].

ولعل من أبرز النتائج الإيجابية التي ترتبت على نظام الإفلاس إنشاء "منظومة تقدير" لتسهيل إجراءات تقدير أضرار المركبات، واختصار إجراءات التعويض وتسريعها، وتقديم الخدمة للمركبات المؤمنة.

كما أطلقت المملكة البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، حيث طورت ٤٧ مبادرة لمكافحة التستر التجاري، وفرضت توفير حلول للدفع الإلكتروني لجميع أنشطة قطاع التجزئة، وأطلقت حملات لتوعية المجتمع بمخاطر التستر التجاري، ووضعت مؤشرا تحديد التستر التجاري

---

[١] المرجع السابق

[٢] عبد المجيد بن صالح بن عبد العزيز المنصور: إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، ص ٢٨٥.

المشتبه به بالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، كما وضعت اللوائح لتصحيح أوضاع المخالفين خلال ١٨٠ يومًا من تاريخ سريان القانون المحدث. [١]

وقد ساهم البرنامج في تطوير متطلبات البلدية لعدد من الأنشطة التي يكون فيها التستر التجاري واسع الانتشار. ضمن جهود البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري تم الرفع بنظام جديد لمكافحة التستر التجاري، الذي أقرَّه مجلس الوزراء في أغسطس من عام ٢٠٢٠.

وقد أطلقت المملكة منصة الامتياز التجاري الإلكترونية، والتي تساهم في دعم وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتساهم في ازدهار الصناعة واستدامتها من خلال خلق آفاق جديدة للمستثمرين ورواد الأعمال لتطوير وتوسيع أعمالهم. أطلقت المملكة منصة الامتياز التجاري الإلكترونية، والتي تساهم في دعم وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتساهم في ازدهار الصناعة واستدامتها من خلال خلق آفاق جديدة للمستثمرين ورواد الأعمال لتطوير وتوسيع أعمالهم.[٢]

وكذلك إطلاق ملتقى بيبان الذي يقام في العديد من مدن المملكة ويعنى بتهيئة البيئة المناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المعلومات اللازمة لتأسيس الأعمال الناشئة وتحسين نموها، ومن أبرز الأرقام في هذا الملتقى: أكثر من ٤١٧٠٠٠ زائر، وأكثر من ١١٠٠٠ جلسة استشارية، وأكثر من ٨٩٥ راعٍ ومقدم خدمات، وأكثر من ١٨٠٠ ورشة.[٣]

ومن أجل نشر الثقافة الاستثمارية أطلقت المملكة مكتبة "ذكاء" وهي مكتبة إلكترونية تقوم بتوفير الورش والكتيبات وغيرها من المصادر لفئات مختلفة من رواد الأعمال وأصحاب

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام مكافحة التستر، المرجع السابق.

[٢] الموقع الرسمي لمنصة الامتياز التجاري https://emtiyaz.sa/ar

[٣] الموقع الرسمي لمنصة الوطنية، المرجع السابق.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات العلاقة، وساهمت المكتبة في دعم وتحفيز المهتمين وأصحاب المبادرات في مجال ريادة الأعمال لرفع كفاءة المنشآت.

كما أطلقت المملكة منصة "استثمر في السعودية" كأحد أبرز القنوات للتسويق لبيئة الاستثمار في المملكة والمزايا التنافسية فيها، وساهمت هذه المنصة في تقدم ٢٩ مركزًا في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠" الصادر عن البنك الدولي، كما ساهمت في زيادة الاستثمارات الأجنبية الجديدة في المملكة بنسبة ٥٤٪ في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨.[١]

كذلك أطلقت المملكة مركز استدعاء المنتجات المعيبة (استدعاء) من أجل إيجاد بيئة تجارية عادلة، حيث تم تخصيص قنوات لتقديم شكاوى المستهلكين على المنتجات المعيبة سواءً كانت مصنعة محليًا أو مستوردة، وبناء على ذلك يتم استدعاء هذه المنتجات. وساهم هذا المركز في استدعاء حوالي ٢ مليون سيارة و٥٠٠ ألف سلعة معيبة، مما نتج عنه تعزيز سلامة المستهلك وضمان حقوقه والحفاظ عليها، وكذلك رفع مستوى الخدمات المقدمة له حيث ساهم هذا المركز في تعزيز قنوات التواصل بين المواطنين ومجتمع الأعمال، وتنظيم خدمات ما بعد البيع.

وتخوض الاستثمارات الخاصة دوراً أساسياً في تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠. ومن خلالها، تسعى المملكة لتحقيق زيادة معدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% إلى ٦٥%.٢

وبالمقارنة مع واقع الاستثمار في بعض الدول العربية سنجد أن الدول العربية المستقرة سياسيًا تحقق نمو ففي مجال الاستثمار وهناك تشابه إلى حد كبير بين الخطوات التي تتخذها هذه الدول لنمو الاستثمار فنجد على سبيل المثال الخطوات التي اتخذتها جمهورية مصر العربية في هذا الصدد أنه تم تعديل العديد من التشريعات تهدف إلى تشجيع وجذب المزيد من الاستثمار

[١] منصة استثمر في السعودية https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/invest /

[٢] المرجع نفسه.

في مصر، ومن أبرزها قانون الاستثمار الذي يسعى إلى توفير الحوافز، وتحقيق الحوكمة وتسهيل التجارة عبر الحدود، وتوفير الضمانات التي تحمى من القرارات التعسفية، ويأتي بأدوات وإجراءات تنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار وبدء مزاولة النشاط، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوانين المكملة لهذا القانون المتعلقة بكافة المجالات والقطاعات الاقتصادية حيث صدر القانون الجديد ٧٢ لسنة ٢٠١٧م كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧، وتتكون هذه اللائحة من ١٣٣ مادة مقسمة على ٥ أبواب وهي: الأحكام العامة، والتيسيرات والحوافز المتعلقة بالمستثمر، ومركز خدمات المستثمرين، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية والحرة، وتنظيم بيئة الاستثمار[١].

وشهد الإصلاح التشريعي في مصر أيضاً تعديلات على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، والتي تُصنف على أنها الأكبر منذ تدشين هذا القانون عام ١٩٨١، وتهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات والإفصاحات المرتبطة بها، وتحسين مركز مصر في التقارير الدولية ذات الارتباط بمناخ الاستثمار، مثل تقرير التنافسية العالمي الذي يُصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما كان يتطلب تعديلات بقانون الشركات الحالي لمواكبة التطورات في العملية الاستثمارية عالمياً.

ومن أهم مزايا قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

١- الحصول على التمويل: تم وضع أساس قوي لنمو وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز الشمول المالي.

٢- سهولة بدء النشاط: تم توفير خيارات متعددة للمستثمرين لتيسير إجراءات التسجيل وإصدار الموافقات على التراخيص. ويقوم الإصلاح الإداري الأخير بتسهيل إجراءات الاستثمار، ويقلل

[١] الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/LawsAndRegulations.aspx#1

من الوقت اللازم لإصدار تراخيص الاستثمار، وشراء الأراضي، والحصول على خدمات المرافق.

٣- تفعيل نظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: يتم العمل بنظام الشباك الواحد بشكلٍ فعال في القانون الجديد من خلال اللامركزية إلى جانب وجود عدد من ممثلي الجهات ذات الصلة في مركز خدمات المستثمرين، وتمكينهم من التوقيع على مستندات المستثمرين.

٤- مكاتب الاعتماد في جميع أنحاء الجمهورية: وللمرة الأولى، ستقوم أطراف ثالثة من القطاع الخاص بمساعدة الحكومة، وستتولى فحص طلبات المستثمرين ومستنداتهم للحصول على موافقات الترخيص من خلال مكاتب الاعتماد المستقلة هذه.

٥- حماية المستثمر: تم وضع آليات تضمن عدم تأميم ممتلكات المستثمر، كما تضمن عدم تنفيذ القرارات التعسفية أو التي تنطوي على تمييز، أو إساءة استخدام السلطة حيث لا يجوز تأميم المشروعات أو فرض الحراسة عليها أو تجميدها إلا بناء على حكم قضائي، ويقوم القانون كذلك بتفعيل الضمانات الخاصة بحماية المستثمر من خلال عدد من اللجان مثل اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار، واللجنة الوزارية لتسوية منازعات الاستثمار، ولجنة التظلمات.

٦- تعزيز القدرة التنافسية: تم تعزيز القدرة التنافسية، والقضاء على الاحتكار، وتشجيع الحوكمة والشفافية، والأهم من ذلك، وضع جداول زمنية واضحة لعمليات الموافقة؛ ولذلك يُعَد قانون الاستثمار المصري خطوة ثورية نحو التخلص من الروتين الحكومي والحد من البيروقراطية.

٧- الحوكمة: تم توضيح قواعد الحوكمة الرشيدة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتحديد أدوار وصلاحيات "المجلس الأعلى للاستثمار" الذي يتولى وضع سياسات واستراتيجيات الاستثمار وفقاً للأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمصر.

٨- الحوافز العامة والخاصة والإضافية: قدم القانون حوافز استثمارية في ثلاثة أشكال مختلفة، وتشمل الحوافز العامة، والحوافز الخاصة، والحوافز الإضافي[١]

المطلب الثاني

الاستثمار الأجنبي

انطلاقًا من رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي من أهم أهدافها رفع المستوى الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، عملت الحكومة السعودية على تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في السعودية، ووضعت الأنظمة والضوابط للمستثمر الأجنبي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه وحفظ حقوق المستثمرين من خلال تنظيم الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر في ١٤٤٠/٥/١٦.

ولعل من أبرز لوائح ترخيص الاستثمار الأجنبي في المملكة:

- وجود ترخيص عمل في المملكة ضروري للمستثمر الأجنبي للحصول على رخصة بدء العمل.
- تتولّى الوزارة مسؤولية ترويج الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ووضع لوائح الاستثمار الخارجي ومتابعتها، إضافة الى تسهيل دخول المستثمرين الى المملكة وإصدار تراخيصهم.
- يوجد أنواع مختلفة من تراخيص الاستثمار المتاحة، ولكل منها متطلباتها الخاصة، مثل الحد الأدنى لرأس المال المقبول وسقف رأس المال الأجنبي.
- يمكن للمستثمرين المحتملين التقدم بطلب للحصول على ترخيص عبر بوابة الوزارة الاستثمار.

[١] الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، المرجع السابق.

ويمكن للمستثمر الأجنبي الوصول مباشرة إلى السوق المالية السعودية عن طريق "برنامج المستثمر الأجنبي المؤهل" الذي تقدمه شركة تداول*[1] ضمن برامجها لتطوير القطاع المالي في السعودية، وتم تعديل هذا البرنامج لتخفيف متطلبات التسجيل وتوسيع نطاق المستثمرين المؤهلين.

وتسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها ٢٠٣٠ لرفع اقتصاد البلد وتنويع مصادر الدخل إذ أطلقت المملكة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف خلق فرص وظيفية مميزة وبدء الاستفادة من الأصول الاستراتيجية الرئيسية في المملكة ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو التنوع ومن ذلك توفير وتطوير الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلي وجذب الأجنبي من خلال تقديم برامج مساعدة ومحفزة للمستثمرين.

وقد طورت المملكة إصلاحات تهدف إلى تسهيل الإجراءات وأتمتها؛ ونتج عن هذه الإصلاحات خفض إجمالي متطلبات تراخيص الاستثمار بنسبة ٥٤٪، بالإضافة إلى إطلاق منصة ملاحظات القطاع الخاص ومنصة الاستشارات العامة، المنصات التي ساهمت في تحسين الإجراءات وتعديلها ومن نتائج هذه الإصلاحات أيضًا أصبح نقل ملكية العقارات يستغرق ٦٠ دقيقة فقط، وتم تخفيض في عدد المواد الكيميائية المقيدة بنسبة ٧٣٪ لتسهيل إجراءات الاستيراد ويمكن للمستثمر سواءً كان محليًا أم أجنبيًا الاطلاع على كافة الفرص المتاحة مصنّفة بحسب القطاع التي تقدمها منصة استثمر في السعودية ومعرفة العديد من المعلومات والأرقام التي تساعده في اتخاذ قراره[2].

كما أنشأت المملكة العربية السعودية المركز السعودي للأعمال الاقتصادية بهدف تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في جميع مراحلها وذلك من خلال تقديم أكثر من ٢٠٠

---

[1]* تداول السعودية هي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لمجموعة تداول السعودية، تشكّلت في شهر مارس ٢٠٢١م بعد تحول شركة السوق المالية السعودية (تداول) إلى شركة قابضة باسم مجموعة تداول السعودية. https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/tadawul/about?locale=ar

[2] استثمر في السعودية https://investsaudi.sa/ar/

خدمة إلكترونية عن طريق مراكز الخدمة الشاملة المكانية والإلكترونية بالترابط والتكامل مع ٣٠ جهة حكومية، وبهدف تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص أيضًا، كما يهدف المركز لمساعدة المستثمرين وأصحاب الأعمال على استكمال الإجراءات اللازمة لممارسة الأعمال.

وقد نجح المركز السعودي للأعمال الاقتصادية في تقليص مدة البدء بالعمل التجاري إلى ٣٠ دقيقة فقط بدلاً من ١٥ يومًا، وتقليص مدة استخراج السجل التجاري لتصبح ١٨٠ ثانية فقط. كما أسهم في ارتفاع ترتيب المملكة ١٠٣ مرتبة في مؤشر "بدء النشاط التجاري" في تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠ الصادر عن مجموعة البنك الدولي.[١]

وتقدم مركز المملكة العربية السعودية في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال ٢٠٢٠" الصادر عن البنك الدولي ب ٢٩ مركزًا، وإنجاز أكثر من ٥٥٥ إصلاحًا في خدمات المستثمرين، من أبرزها تقليص مدة البدء بالنشاط التجاري إلى ٣٠ دقيقة بعد أن كانت تصل إلى ١٥ يومًا كما ازدادت أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في نفس العام لتصل لأكثر من ٦٢٦ ألف منشأة.

ولتسهيل البدء بالنشاط الاستثماري حرصت المملكة على مساعدة المستثمرين وأخذت بأيديهم خطوةً بخطوة لبدء النشاط التجاري. فوفّرت لهم التوجيه والإرشاد لكيفية لبدء النشاط التجاري من ناحية القوانين والتراخيص التي يجب الحصول عليها. يمكن للمستفيد الدخول إلى منصة مِراس حيث جمعت هذه المنصة كافة الخدمات الحكومية الإلكترونية بصفحة واحدة من إصدار تراخيص وتقديم خدمات وغير ذلك.

كما وفرت الحكومة للمستثمرين المساعدة من خلال تقديم الدعم المالي والدعم التوظيف والدعم الضريبي، والعديد من الخدمات الأخرى من خلال بوابة خدمات للمستثمرين.

---

[١] الموقع الرسمي المركز السعودي للأعمال الاقتصادية
https://business.sa/?gclid=CjwKCAjw79iaBhAJEiwAPYwoCBnpyLsoaPUKzFgkhm15Hzvcb37BaO5y4hGvvThCtyEviCT7Slc17BoCvW0QAvD_BwE

وقد تقدمت المملكة في مؤشر "الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وجاء هذا التقدم نتيجة إطلاق نظام التجارة الإلكترونية الذي يسعى إلى دعم أنشطة التجارة الإلكترونية وتطويرها، لمواكبة التطور التقني العالمي، والنمو المتزايد في قطاع التجارة الإلكترونية، وأسهم النظام في زيادة المتاجر الإلكترونية المسجلة في منصة معروف بنسبة ٤٥ % من بداية عام ٢٠٢٠[١] .

ساعد إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في إطلاق مسرعات الأعمال في عدد من المناطق في المملكة، بالإضافة إلى إطلاق مجمعات ريادة الأعمال ومساحات عمل مشتركة في المملكة. كما أطلقت الهيئة مكتبة "ذكاء"، وطوّرت الامتيازات التجارية، وأطلقت كذلك المنصة الإلكترونية لمركز الامتياز التجاري، وأسست حاضنتي أعمال في الغرفة التجارية بالخرج وحائل يديرهما القطاع الخاص، وساهمت في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٦. [٢]

أطلقت المملكة مسرعات الأعمال، والتي اشتملت على برامج مكثفة لتسريع نمو وتوسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة من خلال توفير حزمة من الخدمات والموارد خلال فترات زمنية معينة، مما يؤدي إلى تطوير بيئة ريادة الأعمال وتحفيز الابتكار والإطلاق، وقد أطلقت ٥ مسرعات متخصصة في دعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستفادة منها ٢٠٠ مؤسسة.

أطلقت المملكة مجمعات ريادة الأعمال ومساحات العمل المشتركة عن طريق الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تمكن أصحاب المشاريع من إنشاء المراكز والاستفادة من برامج الحوافز التي تقدمها منشآت، ومن أبرز إنجازات هذه الخدمة إصدار ١٥٩ ترخيصًا، حيث يستغرق إصدار الترخيص الواحد يومي عمل تقريبًا. [٣]

---

[١] المنصة الوطنية الموحدة: المرجع السابق.

[٢] الموقع الرسمي لمنشآت https://www.monshaat.gov.sa/

[٣] المرجع نفسه

وتعد منصة مراس برنامج حكومي تابع للمركز السعودي للأعمال الاقتصادية والذي يهدف إلى تسهيل الإجراءات والخدمات المقدمة لبدء الأعمال الاقتصادية وممارستها حيث يوفر جميع الخدمات اللازمة التي تقدمها الجهات الحكومية والقطاع الخاص لبدأ العمل في يوم واحد، بالإضافة إلى تقديم خدمات متكاملة عالية الجودة من خلال مراكز التسوق عبر الإنترنت والمراكز متعددة الخدمات[١].

كذلك الأمر بالنسبة لمنصة صناعي فهي منصة موحدة لمقدمي الخدمات وهي بوابة لتمكين المستثمرين تقدم المنصة امتيازات فريدة خلال عملية الاستثمار مع ضمان التواصل المستمر والمتابعة الدورية للمشاريع. كما تبقى منصة صناعي المستثمرين المحتملين على اطلاع بالفرص الاستثمار الجديدة التي قد تهمهم. وتشمل الخدمات المقدمة طلب ترخيص صناعي ودعم التوظيف والإعفاء الجمركي والتخليص الكيميائي.[٢]

لضمان استمرارية العمل بجودة عالية واستمرار استقطاب المستثمر الأجنبي وتحفيّز السوق السعودي للارتقاء بترتيب المملكة في المؤشرات والتقارير العالمية ذات العلاقة عملت الحكومة السعودية على مراقبة السوق السعودي وإجراء الأبحاث المتعلقة فيه وتقييمه لتطويره ومعرفة جوانب الخلل ومعالجتها، ومعرفة مواطن القوة وتحفيز المستثمرين من خلالها.

أنشأت الحكومة السعودية المركز الوطني للتنافسية[٣] بهدف تطوير البيئة التنافسية في المملكة وتحسينها، من خلال دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع العام والخاص وتحديدها وتحليلها، واقتراح الحلول والمبادرات والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وذلك باتباع أفضل الأساليب والممارسات التي تؤدي إلى تعزيز تنافسية المملكة محلياً ودوليًا لتطوير البيئة التنافسية في المملكة وتحسينها، وللارتقاء بترتيب المملكة في المؤشرات والتقارير العالمية ذات العلاقة.

---

[١] المركز السعودي للأعمال https://business.sa/

[٢] الموقع الرسمي للمركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية

https://niic.gov.sa/eservices/senai/

[٣] المركز الوطني للتنافسية www.ncc.gov.sa/ar

ولتحقيق هذه الأهداف عمل المركز على إصلاح الخدمات المقدمة للمستثمرين لما يزيد عن ٥٥٥إصلاحًا[١].

ولمعرفة آراء العموم والقطاع الخاص والجهات الحكومية بشأن الأنظمة أو اللوائح وما في حكمها الصادرة عن الجهات الحكومية والمتعلقة بالبيئة الاقتصادية والتنموية أطلقت الحكومة "منصة استطلاع*[٢]" لإجراء التعديلات أو التسهيلات ورصد البيانات وما إلى ذلك. كما حرصت على توفير قناة تواصل فعالة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لاستقبال مرئياتهم وتحدياتهم المتعلقة بالأنظمة، والتشريعات والإجراءات للمساهمة في اتخاذ القرار لتحسين بيئة الأعمال في المملكة فأوجدت منصة مرئيات القطاع الخاص لهذا العرض.

وتسعى الاستثمارات الحكومية بشكل كبير نحو تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠؛ كمحرك أساسي للاقتصاد والاستثمار في المملكة. كما تشكل عجلة التحول الاقتصادي الوطني نحو التغيير الإيجابي المستدام في المملكة، حيث تسعى بشغف نحو قيادة النهضة التنموية للاقتصاد المحلي وتوطين التقنيات والمعرفة، وتوسعة المحافظ الاستثمارية من الأصول الدولية، والاستثمار في القطاعات والأسواق العالمية عبر تكوين الشراكات الاستراتيجية وإطلاق عدد من المبادرات التي تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

المطلب الثالث

صندوق الاستثمارات العامة

جاء مبدأ "الصناديق السيادية" التي تملكها الدول حول العالم من منطلق حماية وضمان الموازنة والاقتصاد؛ وذلك من أجل التقلبات الشديدة في الإيرادات والصادرات، وتحقيق عائدٍ أكبر من

---

[١] المرجع نفسه

[٢]* منصة "استطلاع" هي منصة إلكترونية موحدة تابعة للمركز الوطني للتنافسية لاستطلاع آراء العموم والقطاع الخاص والجهات الحكومية بشأن الأنظمة أو اللوائح وما في حكمها، الصادرة عن الجهات الحكومية والمتعلقة بالبيئة الاقتصادية والتنموية istitlaa.ncc.gov.sa

النقد، ومساعدة الدول على توظيف السيولة وزيادة حجم الادخار للأجيال القادمة. وتتمتع "الصناديق السيادية" بالاستقلالية، وتأتي أغلب مواردها من إيرادات السلع الأولية، وتسعى لاستثمار جزء من الفائض المالي في عمليات استثمارية ذات جدوى. ويعمل الصندوق على إنجاز أعماله لتلبية مسؤولياته الاستثمارية في المملكة خصوصاً بعد أن ارتبطت هذه المسؤولية بمستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

ويعود وجود صندوق الاستثمارات العامة ونشأته في المملكة لأكثر من ٥٠ عاماً، حيث تأسس في عام ١٩٧١م الموافق لعام ١٣٩١هـ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م / ٢٤)، وطوال تلك العقود الممتدة كان الصندوق رافداً اقتصادياً وطنياً ساهم –وما زال يساهم–في تأسيس الشركات الحيوية الكبرى محلياً، وممولاً للكثير من المشاريع الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، وقد أدَّى وجوده إلى تمكين اقتصاد المملكة من التقدم بخطوات متسارعة أهَّلته للانضمام إلى مجموعة العشرين التي تضم أقوى اقتصادات العالم.

وفي العام ١٤٣٦هـ الموافق للعام ٢٠١٥م حدثت النقلة النوعية في مسيرة الصندوق؛ إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٠) المتضمن ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث تمت بعد ذلك عملية إعادة تكوين مجلس الإدارة ليصبح برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة[١].

أُطلق برنامج صندوق الاستثمارات العامة في الربع الرابع من عام ٢٠١٧، بهدف تعزيز وضع الصندوق وجعله ذراعاً أساسية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، باعتباره محفزاً اقتصادياً رائداً للمملكة وعنصراً فعّالاً للاقتصاد المزدهر[٢].

---

[١] الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة
https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/AboutPIF.aspx

[٢] المرجع نفسه

ويسعى برنامج صندوق الاستثمارات العامة إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاستثمارية للمملكة من خلال أربعة أهداف مباشرة يقوم من خلالها بتصميم وتطوير مبادراته وفق عدد من الركائز الاستثمارية، التي تتمثل في إطلاق القطاعات المحلية الواعدة، وتطوير المشاريع العقارية المحلية، وإطلاق ودعم المشاريع الكبرى، فضلاً عن زيادة أصول الصندوق العالمية وتنويعها.

وقد استطاع برنامج صندوق الاستثمارات العامة منذ إطلاقه تحقيق العديد من الإنجازات الكبيرة من بينها تعظيم أصول الصندوق وزيادة العائد الإجمالي للمساهمين والتوسع في إنشاء الشركات المحلية في مختلف المجالات، وإطلاق عدد من المشاريع الوطنية الكبرى، مما أسهم في استحداث مئات الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب زيادة مشاركة الصندوق في الناتج المحلي غير النفطي[١].

ويواصل برنامج صندوق الاستثمارات العامة طموحاته بخطى ثابتة نحو مضاعفة أصول الصندوق تحت الإدارة إلى ٤ تريليونات ريال سعودي تراكمياً بنهاية عام ٢٠٢٥ ليكون أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم والشريك الاستثماري المفضل، بما يرسخ مكانته في رسم ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي.

ويستمر البرنامج خلال المرحلة المقبلة في تعزيز دور الصندوق كأحد الركائز الرئيسة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وفق استراتيجية طموحة لتمكين القطاع الخاص وإطلاق القطاعات الواعدة، حيث يلتزم بضخ مالا يقل عن ١٥٠ ملياراً في الاقتصاد المحلي سنوياً في مشاريع جديدة محلياً حتى عام ٢٠٢٥، كما يستهدف رفع نسبة المحتوى المحلي في الصندوق والشركات التابعة له إلى ٦٠% واستحداث أكثر من ١.٨ مليون وظيفة تراكمياً بنهاية عام ٢٠٢٥. ويستهدف الصندوق وشركاته التابعة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة ١.٢ تريليون ريال سعودي تراكمياً بنهاية عام ٢٠٢٥.[٢]

---

[١] المرجع نفسه

[٢] مركز سمت للدراسات: ٤ أعوام من الحزم والعزم، المرجع السابق.

إطلاق مشروع "استثمر في السعودية" مما ساهم في إصدار ١,٢٧٨ رخصة استثمارية خلال عام ٢٠٢٠ ولضمان استمرارية الأعمال خصصت وزارة الاستثمار على صفحتها على الإنترنت مرجع يفيد المتضررين من الجائحة حسب مجال النشاط التجاري الخاص بهم، وجمعت فيه مساهمة جميع القطاعات لضمان استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر[١].

وتخوض الاستثمارات الخاصة دوراً أساسياً في تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠. ومن خلالها، تسعى المملكة لتحقيق زيادة معدل مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي من ٠.٧ % إلى ٥.٧ %.

الخاتمة:

شهدت المملكة في عهد الملك سلمان –حفظه الله – الكثير من التحولات والتغيير نحو نماذج تحولية هادفة إلى تطوير النموذج الاجتماعي والنموذج السياسي والاقتصادي، وتركز هذه التحولات على الوطن والمواطن ورفع مستوى الأداء في العملية الاجتماعية التي يشكل المواطن محورها الرئيس، ولعل السؤال هنا يدور حول العملية الاجتماعية التي أخذت الاهتمام العالمي، وشكّل الحديث عن تحولات المملكة رقماً مميزاً في الإعلام الدولي

على **مستوى المرأة السعودية** فقد شهد عهد الملك سلمان إنجازات تاريخية ومكاسب نوعية حققتها المرأة السعودية أسهمت في تعزيز مكانتها وحصولها على مزيد من الحقوق على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين، ودعمهن في تحقيق النجاح على المستويين الوطني والدولي، الأمر الذي أتاح للمرأة أيضا أداء دور مهم في التنمية، ما من شأنه مسارعة الخطى نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

وخلال خطابه في مجلس الشورى ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، تعهد الملك سلمان بمواصلة الجهود "لتمكين المرأة السعودية، ورفع نسب مشاركتها في القطاعين العام والخاص"،

[١] الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار السعودية: استمرارية الاعمال
https://www.misa.gov.sa/ar/business-continuity/

معربا عن "الاعتزاز لارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة من ١٩.٤% بنهاية عام ٢٠١٧م إلى ٢٣.٢% بنهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٩م" ففي العام الأول لحكمه تم إجراء أول انتخابات بلدية تشارك فيها المرأة كناخبة ومرشحة في تاريخ المملكة يوم ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، وقد توجت بفوز ٢١ امرأة بمقاعد في انتخابات المجالس البلدية في دورتها الثالثة[١].

كما بدأت السعوديات في قيادة السيارات منذ ٢٤ يونيو ٢٠١٨، تنفيذا لأمر تاريخي أصدره العاهل السعودي في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، يقضي بالسماح للمرأة باستصدار رخصة قيادة سيارة "وفق الضوابط الشرعية".

وفي ١٤ فبراير ٢١٨ تم السماح للمرأة بالبدء بعملها التجاري والاستفادة من الخدمات الحكومية دون الحاجة لموافقة ولي الأمر.

وفي العام الخامس من حكم الملك سلمان، حصلت المرأة السعودية على حزمة مكاسب، بموجب تعديلات على أنظمة وثائق السفر والأحوال المدنية والعمل جرت في ٢ أغسطس/آب ٢٠١٩، منحتها مزيدا من الحقوق على أكثر من صعيد، وأتاحت لها استخراج جوازات سفر ومغادرة البلاد دون شرط موافقة ولي الأمر.

وترجمة لتوجهات القيادة السعودية بتمكين المرأة في مختلف المجالات، تولت المرأة عددا من الوظائف كانت حكرا سابقا على الرجال، في القطاعين الحكومي والخاص وفي هذا الصدد، تم تعيين الأميرة ريما بنت بندر سفيرة للمملكة لدى الولايات المتحدة في ٢٣ فبراير ٢٠١٩، لتكون أول امرأة تتقلد هذا المنصب، وبدأت ريما مهام عملها في ٩ التاسع من يوليو/تموز الماضي،

[١] أحمد نصير: تقرير بعنوان عهد الملك سلمان. إنجازات تاريخية للمرأة السعودية – موقع العين الإخبارية https://al-ain.com/article/king-salman

كأول سفيرة للمملكة العربية السعودية لدى واشنطن، منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٤٥.

وعلى **المستوى الاقتصادي** ساعدت التشريعات والإجراءات التي اتخذتها المملكة على تنمية اقتصادها بعمل طفرة في الميزانية والاعتماد على استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط فقط، ما أدى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وحققت المملكة المركز الأول عالمياً في إصلاحات بيئة الأعمال من ضمن ١٩٠ دولة، وحققت أيضاً المركز الأول عالمياً في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي كما تهدف المملكة لإدراج ثلاث مدن سعودية في قائمة أفضل ١٠٠ مدينة في العالم بنهاية عام ٢٠٣٠ ضمن برنامج جودة الحياة الذي اطلق من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية .[١]

كما شهدت المملكة خلال السنوات الماضية إصلاحات هيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي، مما يعزز من رفع معدلات النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية. ويظهر هذا جلياً في تحسن بيئة الأعمال في المملكة، والسعي المستمر لتمكين القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي عبر تحسين بيئة الأعمال وتذليل المعوقات لجعلها بيئة أكثر جاذبية بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات غير المستغلة سابقاً وكذلك تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب.

وفي سبيل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية السعودية ٢٠٣٠ مرتكزة على العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي استهدفت تحول هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص، وتمكين القطاع الثالث[٢].

[١] موقع أخبار الخليج http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1222438

[٢] مركز سمت للدراسات: ٤ أعوام من الحزم والعزم، المرجع السابق.

ونجحت المملكة منذ إطلاق الرؤية في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي، وشمل هذا التحول عدة جهود رئيسية متمحورة حول بعدٍ قطاعي يشمل تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، وبعدٍ تمكيني يهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز استدامة المالية العامة. وأسهمت هذه التحولات الهيكلية في تعزيز قدرة اقتصاد المملكة على تجاوز جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠م بثبات. ويتوقع أن تستمر وتيرة هذا التحول الهيكلي نحو نمو اقتصادي مستدام في السنوات المقبلة، خصوصاً في ظل عدد من المبادرات الاستثمارية والعملاقة، تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة، والشركات الرائدة. كما يتوقع أن تتسارع عجلة توطين المعرفة والتقنيات المبتكرة[١] .

وقد استهدفت المملكة رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وأطلقت عدة مبادرات للعمل على تمكين القطاع الخاص من زيادة مساهمته. وبدأت ملامح التحول تظهر جلية في بيئة الأعمال في المملكة، حيث تحسن ترتيب المملكة في التقرير السنوي للتنافسية العالمية الصادر من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لتصل إلى المركز الثامن على مستوى مجموعة العشرين لعام ٢٠٢٠، وأطلقت المملكة نظام التخصيص لتوفير البيئة التنظيمية للشراكة بين القطاع العام والخاص وأطلقت عدة أنظمة وتشريعات أخرى لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، والتي شملت تطبيق نظام الإفلاس وتسهيل ملكية الأجانب.

وعملت المملكة على تسهيل دخول منشآت جديدة للأسواق، من خلال تسهيل التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق صناديق رأس مال جريء، مما سيؤدي لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والعمل على توسيع مصادر التمويل للشركات، وتطوير السوق المالية السعودية، عن طريق إطلاق السوق الموازية (سوق نمو)، وإطلاق سوق للمشتقات المالية، والانضمام إلى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة (مؤشر فوتسي راسل ومؤشر MSCI).

---

[١] المرجع نفسه

بالإضافة إلى ذلك، استهدفت المملكة تحسين سياسات سوق العمل في المملكة، من خلال تحديث نظام العمل، وإطلاق تنظيم العمل المرن (الدوام الجزئي)، وتحسين العلاقة التعاقدية بين الشركات وبين العمالة الأجنبية بما يزيد جاذبية الكفاءات المحلية ويرفع مستوى العمالة الأجنبية.

وقد أطلقت المملكة مؤخراً برنامج استثمارات الشركات الكبرى (شريك) والذي يُشكل إطار عمل حكومي تعاوني يهدف إلى إطلاق ما يصل إلى ٥ تريليونات ريال من استثمارات القطاع الخاص حتى عام ٢٠٣٠، حيث تم تصميم البرنامج لتقديم الدعم عبر عدد من الركائز تشمل التعاون المالي والنقدي والتشغيلي والتنظيمي واستثمار الأصول. [١]

وكان لتطبيق ضريبة القيمة المضافة ٥%، وفرض رسوم إضافية على العمالة الوافدة أثر في التقليل منها وإتاحة فرص للعمالة الوطنية.

وجاء مشروع "نيوم" ليمثل "مدينة الأحلام" للمشاريع السعودية التي تهدف من خلاله إلى جعل المنطقة الواقعة شمال غربي المملكة عاصمة تجارية واقتصادية عالمية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي. كما وضع حجر الأساس لمنتجع "القِدّية" الترفيهي الذي يستهدف تأسيس أكبر مدينة ترفيهية ثقافية رياضية على مستوى العالم بمساحة ٣٣٤ كلم٢، أي أكبر من "ديزني وورلد" بثلاث مرات تقريبا بالإضافة إلى مشروع البحر الأحمر، وهو مشروع سياحي عالمي يستهدف خلق منتجعات سياحية على أكثر من خمسين جزيرة سعودية.

وعلى مستوى الاستثمار أصبح نقل ملكية العقارات يستغرق ٦٠ دقيقة فقط، وتم تخفيض في عدد المواد الكيميائية المقيدة بنسبة ٧٣٪ لتسهيل إجراءات الاستيراد كما نجح المركز السعودي للأعمال الاقتصادية في تقليص مدة البدء بالعمل التجاري إلى ٣٠ دقيقة فقط بدلاً من ١٥ يومًا، وتقليص مدة استخراج السجل التجاري لتصبح ١٨٠ ثانية فقط. كما أسهم في ارتفاع ترتيب المملكة ١٠٣ مرتبة في مؤشر "بدء النشاط التجاري" في تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠

[١] مركز سمت للدراسات: ٤ أعوام من الحزم والعزم، المرجع السابق.

الصادر عن مجموعة البنك الدولي بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة ١.٢ تريليون ريال سعودي تراكمي.

وبالمقارنة بواقع الاستثمار في جمهورية مصر العربية نجد أن تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري أن مصر تحولت إلى أهم الوجهات الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة الأخيرة، والسبب في ذلك يعود لمواصلة الحكومة المصرية تقديم حوافز "غير مسبوقة" لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر وتجاوز تداعيات الأزمات العالمية.

ووصل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى مارس ٢٠٢٢ إلى ٧.٣ مليارات دولار بزيادة ٥٣.٥ بالمئة، وفق تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء.

وأكد التقرير أن مصر تعد الوجهة الاستثمارية الأولى للصناديق السيادية العربية، في مقدمتها الاستثمارات السعودية، والاستثمارات الإماراتية، ضمن الاستثمارات الخليجية في مصر بوجه عام.

ووصلت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام ٢٠٢٢م إلى ٣.٣ مليارات دولار موزعة على القطاعات المختلفة مثل الهيدروجين الأخضر، والأمونيا الخضراء والسياحة والصناعة والخدمات المالية والتحول الرقمي.

وأكد التقرير أن مصر تعد من أهم الأسواق الجاذبة للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، حيث وصلت الاستثمارات في طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى ٤.٤ مليارات دولار، وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للاعتماد على الطاقة النظيفة[١].

[١] الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار https://www.idsc.gov.eg/

وفي النهاية نجد أن عهد الملك سلمان بن عبد العزيز شهد العديد من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي أحدثت تغييرات إجابيه على المجتمع السعودي في كافة المجالات وأن كان المستفيد الأكبر منها هي المرأة السعودية وكذلك المستثمر سواء السعودي أو الأجنبي، ويمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه **الدراسة على النحو التالي:**

❖ مواكبة المملكة العربية السعودية لمتطلبات العصر من خلال إصدار التشريعات والقوانين المتوازنة مع القوانين والمواثيق الدولية مع الحفاظ على الإطار المرجعي للدولة وهو الشريعة الإسلامية.

❖ سمحت القوانين والتشريعات الجديدة للمرأة السعودية بممارسة العديد من الأنشطة والأعمال التي لم تكن لتحصل عليها لولا الرؤية المستقبلية التي تنفذها القيادية السياسية للملكة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

❖ –ساعدت القوانين والتشريعات التي صدرت في عهد الملك سلمان على تنوع الموارد الاقتصادية للمملكة وإفساح المجال أمام الكوادر السعودية من الرجال والنساء.

❖ –يمكن للمرأة السعودية أن تصل إلى أعلى المناصب القيادية في المملكة إذا ما أتيحت لها الفرصة وسمحت لها القوانين بذلك.

❖ يمكن للمستثمر السعودي والأجنبي أن يستثمر أمواله في المملكة بشكل سلس وغير معقد وفي بيئة أمنة تمامًا وجاذبة للاستثمار.

❖ حجم التعديلات التي تمت في تنظيم الاستثمار بالمملكة ستسهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة الناتج الإجمالي غير النفطي.

التوصيات:

- –التوسع في إصدار القوانين والتشريعات التي تساعد المجتمع السعودي على مواكبة متطلبات العصر.
- –إعطاء المرأة السعودية مساحة أكبر في تولي المناصب القيادية في الدولة خاصة وأنها حققت نجاحات في المناصب والمهام التي أوكلت إليها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- –الترويج للتعديلات الجديدة التي طرأت على المجتمع السعودي في وسائل الأعلام المختلفة ونشر ثقافة التغيير مع الحفاظ على الهوية الوطنية للمملكة.
- –إعداد مزيد من الدراسات حول موضوع التشريعات والقوانين في المملكة وإجراء استطلاعات للرأي واستبيان لمدي تقبل المجتمع السعودي لمثل هذه القوانين والتشريعات وتأثيرها فيه سواء سلبًا أو إيجابًا.
- زيادة حجم فرص ومجالات الاستثمار في المملكة وعدم اقتصارها على مجالات محددة.

قائمة المراجع:

- مهند محمد ضمرة: المستحدث في نظام القضاء السعودي الجديد رقم ٧٨ لعام ١٤٢٨ هـ وفقاً لآخر التطورات في آليات تنفيذه، مجلة العلوم الشرعية، عدد ٣٥ (١٤٣٦)، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٤٣٦هـ.
- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: الموافقات (٨/٢) الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١٠٤/١) دار الكتب العلمية – بيروت، ودار أم القرى – القاهرة) طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩١ م.
- دينا عبد الله صالح عبد الله: القواعد القانونية الإجرائية للإفلاس وفقا للنظام السعودي لسنة ٤١٩٣ هـ، شبكة المؤتمرات العربية، المؤتمر الدولي العلمي العاشر، إسطنبول، ٢٠١٩.
- عبد المجيد بن صالح بن عبد العزيز المنصور: إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية،١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- محمد فايق: التقرير السنوي الخامس عشر للمجلس القومي لحقوق الإنسان لعامي ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

المقالات العلمية:

- مركز سمت للدراسات: سلمان بن عبد العزيز: ٤ أعوام من الحزم، إصدار خاص ، ٢٠١٩.
- مركز سمت للدراسات : الذكرة الرابعة للبيعة الملك سلمان يقود مسيرة التنمية، إصدار خاص ٩/ديسمبر ٢٠١٨م.

- جريدة الشرق الأوسط: الأربعاء – ٨ شوال ١٤٤٢ هـ – ١٩ مايو ٢٠٢١ مـ رقم العدد [١٥٥١٣].
- خالد البلوى: مقال: " المحكمة العليا بين قضاء التطبيق وقضاء الموضوع " الناشر "صحيفة اخبارية عرر الالكترونية " على الرابط التالي http://www.ararnews.net/articles-action
- اليوم السابع: مقال بعنوان:" تطور قوانين الأحوال الشخصية في التشريعات العربية"، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م.
- نوران أحمد: مقال بعنوان " النظام المصري يتخبط في قانون الأحوال الشخصية" بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢١م. https://carnegieendowment.org/sada/85065
- قاسم حسين صالح، قانون الأحوال الشخصية الجعفري من منظور سيكولوجي، مجلة المجلة العربية نفسانيات، العدد ٥٤-٥٥-، المغرب، ٢٠١٧.
- اليوم السابع: مقال بعنوان:" تطور قوانين الأحوال الشخصية في التشريعات العربية"، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م.
- مدونة الأسرة المغربية ويشمل الزواج والطلاق والإرث والوصية المنشورة في الجريدة الرسمية المغربية "النشرة العامة " عدد رقم ٥١٨٤ الصادرة يوم الخميس ٥ فبراير ٢٠٠٤ .
- وكالة الأنباء السعودية "واس" بتاريخ ٢٠١٧/١/١م : جزء من كلمة الملك سلمان بن عبد العزيز، لدى استقباله في قصر اليمامة الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، والدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعددًا من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي.
- ناصر الشهراني نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية خلال كلمة ألقاها أمام اجتماع في جنيف لمناقشة التقرير، الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٢ شعبان ١٤٣٩ هـ – ٢٧ أبريل ٢٠١٨ مـ رقم العدد [١٤٣٩٥].

- هدى بنت أحمد البراك: حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمواثيق الدولية، مجلة جامعة المجمعة، العدد الثالث والثلاثون الجزء الثالث، ٢٠٢٢، جامعة المجمعة المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢.
- ناصر بن راجح الشهراني: بيان المملكة العربية السعودية جلسة مناقشة تقريرها الجامع لتقاريرها (من الرابع وحتى التاسع) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الدورة (٩٥) للجنة القضاء على التمييز العنصري، جنيف، ٢٠١٨.
- أحمد نصير: تقرير بعنوان عهد الملك سلمان. إنجازات تاريخية للمرأة السعودية – موقع العين الإخبارية https://al-ain.com/article/king-salman

_المواقع الإليكترونية الرسمية:

- المنصة الوطنية الموحدة https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main
- الجريدة الرسمية للملكة العربية السعودية "أم القرى" نقلًا عن وكالة الأنباء السعودية "واس" بتاريخ الثلاثاء ٥ شعبان ١٤٤٣هـ ٨-٣-٢٠٢٢م https://uqn.gov.sa/?p=11162
- الموسوعة العربية http://arab-ency.com.sy/law/details/25976
- موقع المديرية العامة للجوازات في المملكة العربية السعودية دليل الخدمات نسخة رقم ١٣ عام ٢٠٢١م https://www.my.gov.sa/wps/wcm/connect/629e80e3-95cd-499b-90e9-3c2bc95a011e/book1_update-V13_+%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84+%D8%AE%D8%AF

%D8%A7%D8%AA+%D8%A3%D8%A8%D8%B4%D8%B1+%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3+2021.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nz0JYnT

- وزارة العدل: أهداف التنمية المستدامة . https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/SustainableDevelopment/Pages/SustainableDevelopmentGoals.aspx
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام الحماية من الإيذاء ١٤٣٤ هـ https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/83f450eb-7985-461f-b053-a9a700f2ba08/1
- وزارة الداخلية المديرية العامة للجوازات نظام وثائق السفر ولائحته التنفيذية https://www.gdp.gov.sa/Ar/TravelAndAccommodationSystems/Pages/TravelAndAccommodationSystems.aspx
- الموقع الرسمي لهيئة حقوق الإنسان السعوديةhttps://www.hrc.gov.sa/ar-sa/humanrightsinsaudi/pages/equalityrights.aspx
- نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص: مرسوم ملكي رقم م / ٤٠ وتاريخ ٢١ / ٧ / ١٤٣٠ هـ، الموقع الرسمي لرؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية. https://www.ncct.gov.sa/ar/nzam-mkafht-jraym-alatjar-balashkhas
- الوقع الرسمي لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني https://www.kacnd.org.
- الموقع الرسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد https://www.nazaha.gov.sa/Pages/Default.aspx
- الموقع الرسمي لبرنامج الأمان الأسري السعودي.https://nfsp.org.sa

- الموقع الرسمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان المصري https://nchr.eg/ar/establishment
- الموقع الرسمي لوزارة الاستثمارhttps://misa.gov.sa/ar/ministry-of-investment-statute/
- الموقع الرسمي لمنصة الامتياز التجاريhttps://emtiyaz.sa/ar
- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/LawsAndRegulations.aspx#1
- الموقع الرسمي المركز السعودي للأعمال الاقتصادية https://business.sa/?gclid=CjwKCAjw79iaBhAJEiwAPYwoCBnpyLsoaPUKzFgkhm15Hzvcb37BaO5y4hGvvThCtyEviCT7Slc17BoCvW0QAvD_BwE
- الموقع الرسمي للمركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية https://niic.gov.sa/eservices/senai/
- المركز الوطني للتنافسية www.ncc.gov.sa/ar
- موقع أخبار الخليج http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1222438
- لموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار https://www.idsc.gov.eg/